جمعية الشباب العرب- بلدنا

"أنا مش خادم"

دليل فعاليات توعية لمخاطر الخدمة المدنية

كتابة وتحرير:
نتالي حايك
خالد عنبتاوي

اصدر بدعم من
مؤسسة التعاون
WELFARE ASSOCIATION

اب 2009

حقوق الطبع محفوظة لجمعية الشباب العرب - بلدنا

فهرس

جمعية الشباب العرب بلدنا.....3

هذا الدليل 4

حقائق من وراءالخدمة المدنية.....5

فعاليات بموضوع الخدمة.....8

جمعيات.....22

ملاحق.....26

عن جمعية الشباب العرب- بلدنا

تأسست جمعية الشباب العرب بلدنا في مطلع العام 2001، بهدف خدمة قطاع الشباب في المجتمع العربي الفلسطيني في الداخل. وهي جمعية مستقلة غير حكومية او حزبية، تعمل قطريا من خلال برامج تربوية، ثقافية واجتماعية. ومنذ أن تأسست بلدنا، رأت أهمية كبرى لرفع الوعي الاجتماعي لدى الشباب العرب، وهي ذات الأهمية التي توليها الجمعية لرفع مستوى الوعي السياسي لديهم، وذلك من منطلق الايمان ان قيم المساواة، العدل والحرية هي قيم متكاملة لا تتجزأ وبالمقابل تنطبق على جميع الفئات والمجتمعات ومن منطلق كوننا شعب عانى ويعاني الأمرّين من الاحتلال والظلم والتمييز، كما علينا أن نعدّل داخلنا والأ نذوّت قيم المضطهدين.
أصدرت جمعية بلدنا وتقوم على إصدار عدد من الكتب والكراسات التربوية، التي تهدف الى منح العاملين\ات في مجال التربية اللامنهجية، والعاملين\ات مع قطاع الشباب في مجتمعنا الفلسطيني، أدوات عملية لمعالجة قضايا مجتمعية وسياسية عدة. نهدف من خلال هذه الاصدارات الى توثيق مشاريع الجمعية في السنوات الأخيرة، وتعميم هذه التجربة مع عشرات الالاف من الطلاب والطالبات المستهدفين للخدمة المدنية وأيضا لجميع المؤسسات الأخرى التي تعمل في المجال والاستفادة منها.

الحملة لمناهضة الخدمة المدنية

أطلقت جمعية الشباب العرب بلدنا عام 2007 حملة مناهضة الخدمة المدنية الاسرائيلية، وهدفت لخلق اكبر اجماع وطني وأهلي ذو موقف موحد رافض للمشروع، وذلك عبر ضم أكبر عدد من الفئات والأحزاب السياسية والاجتماعية للتكاتف معا ضد هذه الظاهرة الخطيرة التي من شأنها طمس هويتنا الفلسطينية الوطنية، الثقافية والحضارية، وصهرنا بالمجتمع الاسرائيلي، بطريقة ملتوية دون أدنى نيّة للمساواة بين المواطنين.
وقد بدأت الحملة من خلال المؤتمر الأول ضد الخدمة المدنية الذي جمع قيادات سياسية، دينية، أكاديمية وشبابية، موضحين جميعهم أسباب وخطورة المشروع. تَلته الخيمة الفنية ضد الخدمة المدنية متنقّلةً بين ترشيحا، سخنين، الناصرة، حيفا، مرورا بباقة الغربية، وصولا الى جنوب البلاد رهط. هذا بالإضافة إلى تفعيل العديد من ورشات العمل والمحاضرات التوعوية لمجموعات شبابية متعددة.
بالاضافة الى هذه المسيرة الغنية، إرتأينا بإصدار هذا الدليل لتوسيع قاعدة المعرفة لعدد أكبر من المربين والعاملين مع جيل الشباب المستهدف.

حملة مناهضة الخدمة المدنية الإسرائيلية:

50 ألف مشاهدة للأفلام الدعائية التوعوية عبر الانترنت.
40 ألف زائر لموقع الحملة خلال الشهر الأول من إصداره. www.momken.org/ncs
32 ألف مطبوعة (كراريس، ملصقات).
3100 توقيع على العريضة الالكترونية ضد الخدمة.
3000 شاب شاركوا في فعاليات الخيمة الفنية ضد الخدمة المدنية.
478 تقرير ومقال صحفي في الإعلام العربي والعبري والدولي حول الحملة.

قامت الجمعية وسوف تقوم ايضا بسلسلة نشاطات مستقبلية توعوية تهدف الى تمكين شبابنا من ادعاءات قانونية وحقوقية. ويسرنا تقديم أي مشورة او عون بالموضوع. 04*8523035

هذا الدليل ...

يأتي هذا الدليل كجزء من النشاط المستمر لجمعية بلدنا لخدمة مجتمعنا الفلسطيني بشكل عام وشبابنا بشكل خاص، وهو محطّة مهمّة في الحملة لمناهضة الخدمة المدنية الإسرائيلية، حيث يسعى لضم أكبر عدد من الرافضين لها.

لقد استطعنا حتى اليوم، الوصول الى الرأي العام وتغيير اراء العديد من شبابنا وفئات مجتمعنا بخصوص الخدمة الوطنية، وهدفنا من خلال هذا الدليل، توسيع قاعدة المعرفة للمربين، الأساتذة في المدارس، للعاملين في مجال التربية، الناشطين الاجتماعيين، والمؤسسات الناشطة في فضاء العمل الجماهيري، تمكين الأهل وتوفير المعلومات الأساسية لهم بكل ما يخص الخدمة الوطنية الإسرائيلية!
ايضا، يهدف الدليل لتوفير مرجعية لفعاليات تربوية ولا منهجية بخصوص الخدمة المدنية وتبسيط المواد بحيث تكون في منالية لكل من يحتاجها.

يحتوي الدليل على خلفية نظرية لموضوع الخدمة المدنية: السياق التاريخي والسياسي للموضوع وتعريفها.
ايضا على فعاليات متعددة بمجال: الهوية، حقوق الانسان، الخدمة المدنية والتطوّع.
وفي النهاية، أرفقنا ملحقات لقراءات اضافية ولاستخدامات تخص الدليل.

املين أن يشكّل الدليل اليّة عمل عملية توفّر معطيات وافية ومنطقية لمواجهة المخاطر من وراء الخدمة الوطنية الاسرائيلية.

تاريخ الخدمة المدنية

سنة 2003، شكل رئيس الحكومة، وزير الدفاع ووزير الرفاه "لجنة ترسيخ الخدمة المدنية-الوطنية في إسرائيل"، برئاسة العقيد في جيش الاحتياط الإسرائيلي، دافيد عيفري. بعد سنتين، نشرت اللجنة استنتاجاتها المرحلية، وبعد الأخذ بهذه الاستنتاجات من قبل الحكومة الاسرائيلية عام 2005، تمّ إنشاء مديرية الخدمة المدنية بتاريخ 19.08.2007.

حتى تأسيس الدائرة، كانت وزارة الرفاه الاجتماعي هي المسؤولة عن الخدمة المدنية في إسرائيل. وفي كانون ثاني عام 2008، نقلت الحكومة والكنيست الصلاحيات في هذه الشؤون إلى مكتب رئيس الحكومة، من خلال دائرة الخدمة المدنية ، التي تقوم من ضمن وظائفها، بتقديم خطط طويلة الأمد للحكومة، لتوسيع دائرة الخادمين، والعمل على خطة مفصلة لنشاط المتطوعين بالخدمة المدنية في حالات الطوارئ والحرب.

في بلاغ عن مدير التطوير والتنفيذ في دائرة الخدمة المدنية والوطنية، نير سريج، بتاريخ 11.6.08، تبين أن في سنة الخدمة المدنية 2008-2009، ستمول الحكومة 1000 وحدة خدمة، تخصص بغالبيتها لتجنيد متطوعين من الشرائح السكانية والمجموعات التي لا تخدم في الخدمة الوطنية بشكل واسع، وذكر ضمن هذه المجموعات متطوعين من وسط ما يسمى "الأقليات": العرب، البدو، الدروز والشركس. توسيع النشاطات سيتم أيضا في مركز البلاد: المثلث، الرملة واللد، يافا وأيضا في منطقة النقب، المدن والقرى البدوية.

رؤية الخدمة المدنية-الوطنية، مبنية على هذه الأسس:
"نظام مدني حكومي، يخدم في إطاره الشبان والشابات، مواطنين ومقيمين دائمين في دولة إسرائيل، من كل الشرائح السكانية، على الأقل لمدة سنة في نشاطات جماهيرية-مدنية، ما يعود بالفائدة على المجتمع بشكل عام، والأوساط الضعيفة بشكل خاص. عن طريق هذا النشاط التطوعي، تتعزز علاقة وانتماء المواطن الشاب للمجتمع والدولة، وستتطور إمكانياته المهنية وجاهزيته للعمل مستقبلا، وتتعزز شخصيته ومهاراته القيادية".

للوهلة الأولى، تبدو أهداف الخدمة المدنية مثالية لأي مجتمع، وتتوافق مع مبدأ أن الخدمة المدنية-الوطنية هي البديل الأخلاقي للحرب، فبدل أن يستغل قواد الدولة طاقات ومحفزات الشباب في ساحة الحرب، تشكل الخدمة المدنية بديلا لائقا وأكثر أخلاقية، لخدمة المجتمع. لكن، وبالرغم من ذلك، لم يأخذ السكان العرب الفلسطينيين في إسرائيل تصريحات الحكومة ودائرة الخدمة المدنية-الوطنية كأمرا مسلما به فيما يتعلق بالأهداف، وفي ما يتعلق بالشباب والشابات الفلسطينيين في إسرائيل. القيادة العربية ومنظمات فلسطينية بارزة كثيرة، تصدت علنا وبشكل صريح لهذا المخطط لما يحمله من مغريات كاذبة وفوائد شخصية على حساب الهم الجماعي للفلسطينيين. وبهذا نرى من خلال أمثلة واقعية وحيّة ان الثمن الذي ندفعه هو جماعي، بينما المقابل هو مقابل فردي للخادمين. فالوضع الذي وصلته قرانا ومدننا من نواحي العجز المالي، العنف، قضايا التعليم والأوضاع الفقر المتدنية، نسبة البطالة العالية وغيرها ... حدّث ولا حرج! والسؤال الذي يجب أن يسأله أي طالب للخدمة الوطنية هو: ماذا نخسر كجماعة؟ ما هو الثمن الجماعي الذي ندفعه، وليس الانتفاع والمكسب الشخصي والأناني، الذي يبعدنا عن الانتماء الوطني لبلدنا.

الخدمة المدنية-الوطنية: تمنح "فوائد" شخصية، لكنها لا تحقق المساواة

في الحقيقة، إن الاعتقاد السائد في المجتمع اليهودي، بأن الخدمة المدنية تحقق المساواة بين العرب واليهود، مرفوض قطعا من قبل دائرة الخدمة المدنية ذاتها، التي تدعي أن المقصود خدمة تعود بامتيازات تساوي بين من يخدم في الجيش، من جهة، ومن يؤدي الخدمة المدنية ، عربا ويهودا على حد السواء، من جهة أخرى:

"في حالة الخدمة المدنية، الإدعاء القائل "أعطونا حقوقنا أولا، بعدها نؤدي الواجبات"، ليس صحيحا. وذلك لأن هذه ليست حقوق، وإنما امتيازات وتسهيلات: مؤدو الخدمة المدنية، عربا ويهودا، يحصلون على الامتيازات، يحصل عليها العرب واليهود الذين يؤدون الخدمة العسكرية:
تسهيلات في قسط التعليم، تسهيلات في الضرائب، ومساعدة في إيجاد أماكن عمل. هذه فوائد وتسهيلات شرعية وعادلة لكل شاب وشابة يقررون بمحض إرادتهم تخصيص سنة (أو سنتين) من عمرهم لصالح المجتمع"

وأيضا في بيانات الدائرة، في الفصل الذي يناقش المبادئ الأساسية للخدمة المدنية الوطنية، ذكر بالتفصيل أن أحد المبادئ الأساسية هو تشجيع المساواة وأن المشاركة بالخدمة المدنية-الوطنية ستقلل من عدم المساواة الموجود اليوم بين من يؤدي الخدمة (ايا كانت) وبين من لا يؤديها، بالإضافة إلى ذلك، ستزيد من احتمالات مؤدي الخدمة للانخراط في كل مجالات الحياة".

بالفعل، اليوم حقوق مؤدي الخدمة الوطنية مطابقة لحقوق الجنود المسرحين، كما وضعت في قانون استيعاب الجنود المسرحين 1994، في قانون التأمين الوطني 1995، وفي قانون الخدمة الوطنية (شروط الخدمة للمتطوع في الخدمة الوطنية) 1998.

الفوائد المقدمة لمؤدي الخدمة العرب هي في الواقع حقوق أساسية تمنح من غير شروط للمواطنين اليهود: لم يبذل الجهد في الدائرة أن يتطرقوا الى حقيقة كون الفوائد للمجندين/المتطوعين اليهود تعطى لهم على أرض الواقع حيث يتمتعون من حقوق مدنية أساسية كاملة، في حين الفوائد المعطاة للمجندين أو المتطوعين العرب تعطى لهم في حين تمنع منهم حقوق مدنية أساسية أخرى، وهكذا ففي الواقع تلك "الفوائد" تصبح فارغة المضمون، حيث أن الواقع الذي يعيشه المواطنون العرب هو واقع ضائقة صعبة على جميع الأصعدة، فهناك صعوبة بتحقيق تلك الفوائد، وإمكانيات استغلالها ضئيلة للغاية.

لننظر في مثال كآلاتي: يتقدم شاب أدى الخدمة المدنية-الوطنية إلى السلطات بغرض الاستفادة من بعض المستحقات التي من المفروض أن ينالها لأدائه الخدمة المدنية، كقرض إسكان لغرض شراء شقة، ليسكنها بعد زواجه من شريكته، من سكان الضفة الغربية، والتي يمنعها القانون الإسرائيلي بحسب قانون المواطنة والدخول لإسرائيل عام 2003 من السكن معه داخل حدود إسرائيل. ففي هذه الحالة، بينما تعطى له بعض الفوائد المادية القليلة، فهو يحرم من حق اختيار شريكة حياته بحرية.

قضية كقضية المواطنة المذكورة في المثال أعلاه، تضع المستحقات المادية التي يمكن للعرب الحصول عليها في حال تأديتهم للخدمة، بمقياس أدنى بكثير مما يحصل اليهود عليه، حتى في حال عدم تأدية الخدمة. وفي الواقع، قانون المواطنة الإسرائيلي، وحسب مبدأ "العودة" لليهود ،يعطي حق المواطنة وبشكل شبه تلقائي لكل اليهود وأقاربهم بدرجة قربى محددة، يشمل الغير اليهود، وبدون علاقة لما يسمى بملاحقة اليهود.

المستحقات المادية التي تعطى لمؤدي الخدمة من العرب، ولو كانت مهمة، فهي بالكاد تلبي الاحتياجات المدنية اليومية والأساسية للمواطنين العرب. وهذا طبعا استمرار لسياسات التمييز، ولا يمت بعلاقة لتأدية الخدمة العسكرية أو المدنية أو عدم تأديتها. بل وهو مؤسس على اعتبار الدولة يهودية، مما يعني أن حقوقا أكثر ، وبضمنها كل الحقوق الأساسية، تعطى للمواطنين اليهود، فقط لمجرد كونهم يهود.

ويمكن رؤية ذلك في مثال آخر - شاب متطوع من مدينة رهط في النقب، يحرم من حقه بحياة كريمة، حيث تعتبر رهط من البلاد الأسوأ وضعا من ناحية اجتماعية واقتصادية، فتنعدم فيها البنى التحتية المناسبة، وهي تعاني من مشاكل ونقص في الخدمات الصحية، نسبة البطالة العالية- جهاز تعليمي رديء، والمزيد من المشاكل الحياتية وبكل المستويات. فأي مقابل يجنى من الخدمة لن يساعد في تحسين تلك الظروف، التي هي أساسا نتيجة سياسات التمييز العنصري، التي تمارس من قبل السلطات ذاتها التي تدعي بأن مشروع الخدمة المدنية-الوطنية سيغير ذلك الوضع، وهي في الحقيقة حتى غير معنية بذلك.
مسألة التوقيت هي قضية جوهرية بكل ما يتعلّق بالخدمة الوطنية للأقلية الفلسطينية في إسرائيل، حيث أنها تتزامن مع نهضة التفكير الوطني والوعي الوطني للفلسطينيين وانتمائهم لأشقائهم وأراضيهم في الضفة، القطاع، ومناطق أل 48 منذ القرن الحالي. وقد ساهمت هبّة القدس والأقصى والانتفاضة ببلورة الفكر بشكل ملحوظ الشيء الذي كثّف عمل السلطات "لصهر"* الهوية الفلسطينية، طمسها وتهميشها بكل الوسائل وأبرزها الخدمة المدنية. علاوة على ذلك، فإن الحروب على لبنان وغزّة التي أزالت الأقنعة وأثبتت الوجه الحقيقي والنوايا البشعة لمديرية الأمن ووزارة الدفاع أدّت الى ارتفاع الحس الوطني لدى الفلسطينيين، وتشبّثه بالهوية القومية. بكلمات أخرى، فإن الخدمة المدنية- الوطنية للأقلية الفلسطينية، أتت كرد فعل على تعالي الهوية الوطنية وبهذه الطريقة فهي تشوّهها!

من نقاش بسيط مع أي تجربة لخادمين، يتعالى صوت ال"تطوّع" وعدم مد أي علاقة للعمل "الجيّد" الذي ينفّذ من قبل الخادم مع وزارة الأمن والدفاع. ولكن أي خادم بالخدمة الوطنية الاسرائيلي يحصل على شهادة جندي مسرّح من الجيش صادرة عن وزارة الأمن والدفاع**

---

*يرجى معاينة الملحق 3

**يرجى معاينة الملاحق 1+2

فعالية عناصر الهوية:

الهدف:

- **التعرّف على تخبطات الفلسطيني في اسرائيل في تعريف هويته المدنية والقومية.**
- **كشف عناصر وتركيبات الهوية أمام الطلاب**
- **مساعدته على التفيكر بسلّم عناصر الهوية**
- **فهم دينامية الهوية- في مراحل مختلفة بتغيير ترتيب العناصر**

سير الفعالية:

اولا: عصف ذهني بموضوع الهوية بشكل عام

ثانيا: بطاقات هوية:

يحضر المرشد بطاقات. على كل بطاقة يسجل عنصرا من عتاصر الهوية الممكن تواجدها في هوية المجموعة:

- **عربي**
- **فلسطيني**
- **اسرائيلي**
- **مسلم**
- **مسيحي**
- **درزي**
- **فلاح**
- **قروي**
- **بدوي**
- **مدني**
- **لاجيء**
- **رجل\شاب\ذكر**
- **إمرأة\بنت\انثى**
- **بطاقات فارغة يسجل عليها الطالب عنصرا غير مكتوب في البطاقات الأخرى**

تعرض البطاقات على الأرض في وسط دائرة الورشة.

يطلب الموجه من كل طالب اختيار أقوى عنصرين في هويته. ويعرضهما حسب الترتيب ويشرح لماذا اختار هاتين البطاقتين بالتحديد.

كل طالب يفعل ذلك بدوره مع تفسير أسباب اختياره. يستطيع الموجه وللطلاب السؤال والاستفسار من المتحدث ولكن ليس المجادلة في هذه المرحلة.

بعد الانتهاء من عرض جميع الطلاب لهوياتهم\هن. يلخص الموجه النتائج. ويعطي الفرصة لنقاش النقطة المركزية.

فعالية الرواية التاريخية:

الهدف:

- التعرف على محطات أساسية في تاريخ الشعب الفلسطيني
- إيجاد مركبات الهوية الجماعية المشتركة للمشاركين
- إعطاء المشاركين الفرصة لفهم وضعهم كأقلية فلسطينية بدولة إسرائيل

سير الفعالية:
تتقسم المجموعة الى مجموعات 10 أشخاص. ويطلب المرشد منهم تحديد المحطات الأساسية في تاريخهم بحسب رأيهم. لاستغلال الوقت بطريقة أنجع. يمكن تحديد المجموعات بعشرة محطّات تاريخية فقط. حيث يتطلب منهم ادراج التواريخ\السنوات\الشخصيات بحسب تسلسلها التاريخي وأهميتها برأيهم. ومن ثم. عرضها أمام المجموعة الكبيرة. يدور نقاش حول المركبات والمحطات التي طرحت في نهاية العروض.

فعاليات بموضوع الخدمة المدنية:

فعالية 1:

مسمّى الفعالية: شمس التداعيات
مواد مطلوبة لوح وقلم طوش
سير الفعالية: يقوم المرشد برسم دائرة على اللوح وبداخلها يقوم بكتابة: "الخدمة المدنية-שירות לאומי".
يطلب الموجه من الطلاب ان يقولوا كل ما يخطر ببالهم عند سماع الخدمة المدنية. ومن ثم يدور حوار حول ما يعرفون من النقاط التي طرحت. وبعدها يقوم الموجه باعطاء أجوبة على الاسئلة التي طرحت (مرفقة مواد نظرية عن الخدمة المدنية). من المهم ان يكون تطرّق لجانب الهوية القومية. الجانب الاجتماعي. الجانب السياسي. والمغريات الكاذبة حول الخدمة المدنية.

فعالية 2 :

مسمّى الفعالية: شجرة التطوع والخدمة المدنية: تستنبط من الحوار بعد الفعالية السابقة.
مواد مطلوبة: كرتونة وأقلام ملونة
سير الفعالية: ترسم شجرة كبيرة بحجم الكرتونة. في أعلى الشجرة ترسم الثمار. وعليها تكتب فوائد التطوع. اما بالجزء السفلي. ترسم الأوراق المتساقطة وعليها مخاطر الخدمة المدنية.

فعالية 3:

مسمّى الفعالية: عندي سؤال!
يطلب من الطلاب كتابة اي اسئلة او استفسارات حول الخدمة المدنية.
مواد مطلوبة- أوراق بحجم صغير وأقلام
سير الفعالية: يعطى 10-15 دقيقة للطلاب لكتابة اي اسئلة ترسبت من اللقاء السابق وغيرها لم يتم الاجابة عليها، بدون ذكر اسماء. ويقوم بوضعها في وسط الغرفة
بعد انتهاء المرحلة الأولى، كل طالب يقوم بسحب سؤال من الوسط ومحاولة الاجابة عليه. على المرشد دعم الأجوبة الصحيحة، وتصحيح الخاطئة.
أو: يقوم المرشد بتحضير بعض الأسئلة مسبقا، ثم يقوم بتقسيم الطلاب بعدد الأسئلة، ويطلب منهم الاجابة عليها. (مرفقة قائمة الاسئلة والأجوبة). ثم يدور نقاش حول المواضيع التي طرحت. من المهم طرح مسألة التوقيت التي عرضت في الخلفية النظرية

قائمة الاسئلة والاجوبة:

ما هو مشروع الخدمة المدنية؟
مخطط حكومي إسرائيلي لتجنيد الشباب العرب، بعد تخرّجهم من المدارس الثانوية، إلى ما يسمى "الخدمة المدنية"، يعمل خلالها الشاب/ة في إحدى المؤسسات الرسمية أو غير الرسمية، مدّة سنة أو سنتين، مقابل مبلغ شهري زهيد ومنحة صغيرة عند إنهائه الخدمة ووعود بامتيازات فردية معينة في المستقبل. يدير ديوان رئيس الوزراء الإسرائيلي هذا المشروع بشكل مباشر، ويتابع عمله "مجلس الأمن القومي الإسرائيلي".

"الخدمة المدنية" هي تسمية جديدة ل"الخدمة القومية/الوطنية"، التي جاءت كبديل للخدمة العسكرية للشابات اليهوديات ولليهود المتدينين، وهي إطار لدمج الشباب العرب على هامش المجتمع الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية، ولتشويه الهوية الوطنية وطمسها، ولإعطاء الشرعية للتمييز والعنصرية، التي تربط حرمان المواطنين العرب من حقوقهم الفردية والجمعية بحجة عدم قيامهم بالخدمة العسكرية.

تعارض الحركات والأحزاب والهيئات السياسية التمثيلية العربية، والمؤسسات الأهلية الوطنية ورجال الدين العرب والقيادات الشبابية هذا المشروع، وتعمل موّحدة على صدّه، لكونه يشكّل تمهيدًا للخدمة العسكرية، حيث يكسر الحاجز النفسي مع خدمة المؤسسة الإسرائيلية، ولكونه مغلّفًا بشعارات اجتماعية تشجّع التطوّع بمؤسسات داخل البلدات العربية، التي لا تملك مؤسسات أصلاً وتعاني الأمرّيْن، ولكونه يحمّل الضحية المسؤولية ويقلب المعادلة السياسية، التي تتطلب من الدولة أن تكون ديمقراطية وتعطي الحقوق المدنية دون أية شروط.

ليش بدك تخدم؟!

بدك تتطوع لمجتمعك؟
التطوع شيء والخدمة المدنية الإسرائيلية شيء ثاني تمامًا؛ التطوع عمل طالع من إرادة ذاتية واقتناع وانتماء للبلد وللمجتمع وبدون أي مقابل مادي، والخدمة المدنية مربوطة برشوة مادية ووعود وامتيازات فردية وهمية وبتركّز على المصلحة الشخصية. في فرق بين إنك تطوع بإرادتك لمجتمعك العربي، من خلال مؤسساتنا وأطرنا الوطنية ومبادراتنا المجتمعية الأصيلة، وبين خدمة إسرائيلية من خلال حكومة عنصرية.

بتفكّر إنه لازم نعمل واجباتنا عشان ناخد حقوقنا؟
الحقوق بتطلعلنا بدون شروط لأنه إحنا مواطنين وسكان البلاد الأصليين، ومش عم ناخدها لأنه في عنصرية بكل مجالات الحياة بالدولة وبقوانينها. 60% من الأطفال الفقراء عرب وأول 35 بلد منكوبة بالبطالة عربية وفي 100 ألف عربي عايش بقرى غير معترف فيها بدون مي ولا كهربا، مش لأنه مش عم نخدم لأنه في عنصرية متجذّرة ضدنا. مش واضح إلك يعني؟!

عشان يكون إلك أفضلية بالمنح والمناقصات والعمل بالمستقبل؟
البند الأول من تقرير لجنة "عبري"، اللي نصحت الحكومة بفرض الخدمة المدنية على الشباب والصبايا العرب، بأكّد إنه الأفضلية والأولوية لازم تكون دايمًا للخدمة العسكرية، وطبعًا أكثر وأكثر للخدمة العسكرية القتالية. التجربة التاريخية أثبتت إنه حتى الخدمة العسكرية يتلغيش العنصرية والتمييز بالمرة، والقرى العربية الدرزية أكبر مثال. انصياعك لهذا الوهم راح يعطي شرعية للعنصرية المستمرة ضدنا بحجة الواجبات، ومش راح يغيّر الواقع الصعب و أكيد مش راح يحسّن لا من وضعك الشخصي ولا من وضعنا الجماعي. بنضحَك عليك بسهولة؟!

مش شايف علاقة بين الشرطة والجيش وبين الخدمة المدنية؟
الخدمة المدنية الإسرائيلية والشرطة وجيش الاحتلال هم نفس الجهاز، مدير مديرية الخدمة المدنية هو المختّص النفسي الرئيسي السابق للجيش، و"الامتيازات" للخادمين هي ضمن قانون "الجنود المسرّحين"، والمسؤول متابعة عمل المديرية هو مجلس "الأمن القومي"، وشهادة الخادم راح تقدّمله إياها وزارة "الأمن". عنجد مش شايف العلاقة؟!

متأكّد إنه فش تأثير على هويتك؟
تجنيدك للخدمة المدنية، اللي بترعاها وزارة الحربية الإسرائيلية وديوان رئيس الوزراء شخصيًا، هي كمان عملية غسيل دماغ وتشويه وعي، بتكمّل شغل مناهج التعليم البائسة. أكيد مش راح يعزّزوا انتماءك لشعبك ووطنك ويعلموك تاريخ شعبك ولا أدبه ولا ثقافته، راح يعملوا كل جهدهم عشان تصير إسرائيلي ماشي الحيط الحيط وبتقول يا ربي المنحة!. أكيد مش راح تطلع بعد الخدمة المدنية الإسرائيلية عربي فلسطيني معتّز بهويتك الوطنية وواعي لقضايا شعبك. راح يكون أسهل على أخوك الصغير أو على إبنك يخدم بشي وحدة قتالية بجيش الاحتلال بعد ما تعلّق شهادة "وزارة الحربية" بصدر البيت!. شوف الأمور على حقيقتها!
بدك منفعة اقتصادية؟
أكيد الخدمة المدنية الإسرائيلية مش هي عنوانك، المبلغ الهزيل اللي بتوخده شهريًا ما بتغطّي حتى سفرياتك للمؤسسة اللي راح تخدم فيها، والامتيازات الثانية هي مبالغ سخيفة. أي عمل كريم بأي محل راح يعطيك دخل شهري أحسن وراح يساعدك إنك تبلّش خطوات حياتك العملية الأولى بشكل مضمون ونافع أكثر. التعليم الجامعي والمهنة الشريفة وفرص العمل هي اللي راح تضمن منفعة اقتصادية للمدى البعيد، فكّر لبعيد شوي!

كل الأحزاب العربية والمؤسسات الأهلية ورجال الدين ضد وانت مع؟!
في إجماع شامل بمجتمعنا العربي، بشمل كل التيارات والأحزاب والحركات والهيئات التمثيلية السياسية العربية، والمؤسسات الأهلية الوطنية، ورجال الدين العرب، والقيادات الشبابية، ضد الخدمة المدنية الإسرائيلية، بسبب خطرها على هويتنا الوطنية وتشويهها لنضالنا العادل ضد التمييز القومي ولأجل حقوقنا كأفراد وكجماعة. كلنا ضد الخدمة وانت مع؟

الخدمة المدنية..طريقك للجيش
الإئتلاف الشبابي ضد الخدمة المدنية:
"الائتلاف الشبابي ضد الخدمة المدنية" هو مجموعة كبيرة من الناشطين والناشطات الشباب في مختلف الأطر والقوى السياسية والاجتماعية الوطنية التي تجمعت في إطار واحد، بهدف توحيد كل القوى والطاقات من أجل العمل لصدّ مشروع الخدمة المدنية الإسرائيلية على الصعيد الشعبي والقانوني والإعلامي والتوعوي.

ماذا يعني أن أكون مواطنًا عربيًا في دولة يهودية؟ *

المواطنة هي أساس النظام الديموقراطي وجوهره، إذ لا يمكن تحقيق نظام ديموقراطي حقيقي من دون المواطنة. والمواطنة هي مكانة سياسية يتمع بها الفرد أمام الدولة، وتنطلق من تلك المكانة حقوقه السياسية وحقه في المشاركة في الحكم، لا من كونه منتميا إلى قومية ما، ويجب أن لا تكون مربوطة بالانتماء الديني أو العرقي. لم تعد الديموقراطية تتعلق بالترشيح والانتخاب وفصل السلطات فقط، بل أيضًا بمعيار المواطنة وتحقيقه في الدولة والنظام. فالحقوق في النظرية الديموقراطية ترتبط بالمواطنة وليس بالواجبات، بمعنى: حصولي على حقوقي غير متعلق بما أقدم من واجبات، بل بمجرد مكانتي كمواطن في دولة ما، وهذا عكس ما يحدث في إسرائيل.

ما هي علاقتنا كفلسطينيين مع الدولة؟

الأقلية هي جماعة محكومة تحمل جنسية الدولة التي تعيش فيها، وصفاتها الإثنية والدينية واللغوية تجعلها متميزة عن بقية الشعب الذي يعيش فيها.

وأقلية الوطن تعني الباقين من مجموعة سكانية ظلت تعيش في بلادها/ وطنها رغم قيام مجموعات مهاجرة باحتلاله وإقامة دولة جديدة على أنقاضها، وتحوّلها إلى أقلية عددية وسياسية، كما حصل معنا في نكبة 1948. ففي العام 1948 حلّت بالشعب الفلسطيني نكبة تاريخية وقومية أدّت إلى ضياع الوطن الفلسطيني وتهجير غالبية شعبنا إلى خارج وطنه. نحن بقينا هنا، في ضمن الدولة الاسرائيلية الجديدة، مواطنين، ولكن غير مكتملي الحقوق، لأننا عرب، ولأنّ هذه الدولة تعتبر نفسها في الممارسة والفكر دولة يهودية لا تحترم حقوقنا كأقلية وطن.

اليهود يخدمون في الجيش فلماذا لا أخدم أنا أيضًا؟

اليهود يخدمون في الجيش لأن هذا الجيش يتبع لدولة تقول إنها دولة اليهود، أي دولتهم، وبالتالي تسخر الدولة جميع مؤسساتها لخدمة الشعب اليهودي وتوسيع وجوده في البلاد، على حسابنا في معظم الحالات. الجيش مهمته حماية الدولة من أعدائها، أي العرب، ونحن لا نستطيع أخلاقيا وعمليًا أن نعتبر شعبنا العربي عدوًا لنا. مشروع "الخدمة القومية" (שירות לאומי) أو "الخدمة المدنية" (שירות אזרחי) يعني ربط حقوقنا باستحقاقات تمليها الدولة علينا، وهذا غير معمول به في أية دولة ديمقراطية. ولا تنسوُا أننا غير مطالبين أصلاً بالخدمة العسكرية، فكيف يحرموننا من حقوق في مقابل واجبات غير موجودة؟!

طالما بقيت دولة إسرائيل "دولة يهودية" فإننا كمواطنين عرب فلسطينيين في هذه الدولة لن نحصّل حقوقنا الفردية والجمعيّة أبدًا. كل الطروحات التي تريد منا "إعطاء" الدولة كي "نأخذ" منها، هي طروحات عنصرية وغير ديمقراطية، ويجب ألا نقع في فخ منطقها الأعوج.

ما هي الخدمة المطروحة حسب الطروحات الإسرائيلية؟

نشرت اللجنة الوزارية لفحص توصيات "لجنة أور"، والتي تُسمّى "لجنة لبيد"، توصياتها المتعلقة بتقرير "لجنة أور"، حيث اقترحت اللجنة ثلاث توصيات بخصوص هذه الخدمة، ويتضح من خلالها عملية الربط الواضحة والمباشرة بين الخدمة المدنية والخدمة العسكرية، والربط بين الحقوق وأداء الخدمة. كما طرحت اللجنة فكرة توسيع الخدمة من المجتمع العربي إلى الشرطة والجيش وأطر أمنية أخرى. أي أنّ خدمة "المجتمع العربي" هي البداية فقط وهي ذريعة لزجّ العرب في البلاد في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وهذا ما يرفضه الجميع بلا استثناء. فتجربة المواطنين العرب الدروز مع الخدمة العسكرية لم تعد عليهم بأية فائدة، بل على العكس، أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية أصعب من أوضاع العرب، الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية.

وفي أواخر شباط 2005 أنهت "لجنة عبري" تقريرها، حيث أوصت بإلزام العرب بالخدمة المدنية، أي أنّ اللجنة توصي بفرض الخدمة وليس بأدائها بالتطوع، كما أوصت بربطها بالحقوق، ومن لا يؤديها لا يتمتع بحقوق أساسية. وتقترح أيضًا حرمان مَن لا يخدم من حقوقه كمواطن، مع أنّ حقوق المواطن في الدول الديمقراطية غير مربوطة بتأديته

للواجبات. فلماذا يُطلب منا نحن العرب ذلك؟؟

ماذا تقول الإحصائيات؟
مع مرور الوقت واتضاح ما تعنيه هذه المبادرة حقًا، بدأت شعبية هذه المبادرة بالانخفاض: حيث أشار 31% من العرب في البلاد في العام 2004 إلى أنه من المناسب أن يخدم عربي في الحرس المدني أو في الشرطة، وانخفضت هذه النسبة إلى 28% في العام 2005. كذلك الأمر حين هبطت نسبة المؤيدين للخدمة في الجيش من 28% في العام 2004، إلى 14% في العام 2005.

نحن شعب مِعطاء وكريم، فهل نحن بحاجة إلى مخططات حكومية؟
يجب علينا أن نشجع مبادرات تطوعية لإنشاء أسس لعمل جماهيري لخدمة بلداتنا وقرانا، من دون علاقة بمشروع الخدمة المقترح. فتاريخنا حافل بالأعمال التطوعية والمشاريع الخيرية، إضافةً إلى كوننا مجتمعًا يُحبّ الخير والعطاء، والنخوة العربية ما زالت جزءًا من حياتنا اليومية، ونحن لسنا بحاجة للجان وسياسيين إسرائيليين كي يعلمونا ما معنى أن نخدم بلدنا وأهلنا. كما أنّ فكرة الخدمة المدنية تعود وتبرز مرات كثيرة منذ قيام الدولة، وهي تفشل في النهاية لأنها غير منصفة وغير ديمقراطية.
بإمكان كل فرد فينا أن يبادر أو أن ينضم إلى مبادرات خيرية وتطوعية على نطاق البلدة أو القرية، وعلى النطاق الوطني الواسع للعرب الفلسطينيين في البلاد. هذه المبادرات من طرف الجيل الشاب وطلاب المدارس هي أهم بكثير من أية مبادرات أخرى، لأنها تأتي من إخلاص صادق وعميق للمجتمع الذي نحيا فيه، ويمكن أن تقود مع الوقت إلى تعويد الجيل الشاب على هذه المبادئ في حياتكم البالغة أيضًا، حين تستلمون أنتم بعد سنوات دفة قيادة هذا الشعب.

ماذا يمكنني أن أفعل؟
أولاً، نحن كأقلية قومية ووطنية في بلادنا يجب أن نسعى دومًا نحو الحفاظ على وجودنا ولغتنا وهويتنا، في ظل الهيمنة الثقافية والسياسية التي تسعى دولة إسرائيل لفرضها علينا، وهو ما نسميه بالأسرلة. ثانيًا: رفض مشروع هذه الخدمة، والعمل على مواجهته بكل الطرق الممكنة، أكان ذلك بالدعوة لرفضها بين الزملاء أم في البيت أم في ضمن الأطر الاجتماعية الموسعة، إلى جانب تتبع كل جديد في هذا الموضوع وملاحقة تطوّراته.
كما أنّ الوعي السياسي للجيل الشاب ولطلاب المدارس هو شرط أساسي لمقاومة مثل هذه المخططات لنزع خصوصيتنا الثقافية وانتمائنا القومي والوطني.

4- فعالية

مسمّى الفعالية: مناظرة حول الخدمة المدنية

يقوم المرشد بتقسيم المجموعة الى قسمين (أو أكثر بحالة ان المجموعة كبيرة)، حيث ان المجموعة تحتوي على الأقل 3 مشاركين.
يقوم المرشد بطرح المقولة: " على المواطنين الفلسطينيين ان يخدموا بالخدمة المدنية الاسرائيلية لنيل حقوقهم في الدولة".
بعدها، يتم التقسيم لفريقين: الأول مؤيّد والاخر معارض للمقولة. على الطلاب تحضير ادعاءات لتفنيد او دعم المقولة وطرحها أمام الجمهور(باقي المجموعة او الصف) وامام الحكم (المرشد\المعلّم).

*من بيان جمعية الثقافة العربية وبالتعاون مع الاتحاد القطري للجان أولياء أمور الطلاب العرب

فعاليات بموضوع حقوق الانسان:

فعالية -1

في هذا اللقاء، نحاول ان نعالج اشكالية العلاقة بين حقوق المواطن وواجباته في الدولة الديمقراطية. يجب التوضيح:

" حقوق الانسان هي الحقوق الممنوحة للانسان، لكونه واحدا من البشر. والانسان يبقى انسانا حتى لو انه لم يقم باحدى الواجبات المطلوبة منه"

بكلمات أخرى، فانه لا توجد علاقة ارتباط بين حقوق الانسان وواجباته. ومع ذلك، فإن كل حق ينتج عنه واجب معين. فمن أجل الحفاظ على حق الحياة، يجب ان نمنع الإعتداء على حياة الانسان ونحافظ عليها. بالرغم من ذلك، فاننا لا نجرد انسانا من حقه في الحياه، حتى لو لم يشارك في حماية المجتمع.

هناك صعوبة معينة في فهم كيف يتمتع الانسان بحقوق دون ربطها بواجبات، خاصة وانه من أجل الحفاظ على الحقوق، علينا القيام بواجبات معينة.

إجابة جزئية على ذلك: ان الحقوق هي مسألة فردية، بينما تكون الواجبات جماعية. هذا مثلا يهتم المجتمع بأمن جميع المواطنين، بينما العجزة والمعوقون والمرضى معفون من واجب الخدمة العسكرية. (هنا يطرح السؤال، ماذا مع الأقلية الفلسطينية وحقها بالحفاظ على هويتها القومية، وعدم انصهارها بالأسرلة؟ لما فرض الخدمة المدنية على الأقلية الفلسطينية؟) في مثل هذه الحالة، يكون هدف الأكثرية الحفاظ على حقوق الأفراد والأقلية القومية، حتى ولو كانت عند هؤلاء مشكلة بالقيام بواجب معين. هذا طبعا اذا لم يمنع عدم القيام بتلك الواجبات من قبل الأفراد الامكانية العملية للمحافظة على الحقوق.

يجب ان يكون واضحا للمشاركين، ان عدم القيام بالواجبات، يعرقل امكانيات الحفاظ على القانون. ومع ذلك هنالك حالات في الديمقراطية، لا تكون فيها علاقة ارتباط بين الحقوق الممنوحة للانسان، وبين الواجبات التي يقوم بها، لأن الحقوق لها مكانة منفردة قائمة بحد ذاتها.

المادة التاسعة والعشرون من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص:

" -1 على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذي يتاح فيه وحده لشخصيته ان تنمو نموا حرا متكاملا.

-2 لا يخضع أي فرد، في ممارسة حقوقه وحرياته، الا لتلك القيود التي يقرها القانون مستهدفا منها ضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياته واحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق في مجتمع ديمقراطي.

-3 لا يصح بحال من الأحوال ان تمارس هذه الحقوق ممارسة تتناقض مع أغراض الأمم المتحدة ومبادئها . "

* بالتعامل مع الخدمة المدنية، والمادة 29 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان:

- هل يمارس ما ذكر في النص ؟
- هل فرض واجب الخدمة المدنية يتيح لنا كأقلية فلسطينية بأن ننمو نمو حر ومتكامل؟ لماذا؟
- هل القانون الاسرائيلي يستهدف ضمان الاعتراف بحقوق الأقلية الفلسطينية وحرياتها واحترامها بفرض الخدمة المدنية؟

فعالية -2

يعرض الاعلان التالي ويدور نقاش حول فرص العمل، الامكانيات المحدودة للأقلية الفلسطينية، والشرط لأن يقبلوا للعمل هو بعد الخدمة العسكرية\المدنية. هل صادف أحدكم مثل هذا الاعلان؟ أين؟ ماذا شعرت؟ هل العمل مشروط بالخدمة؟ لماذا؟

بالاضافة، امكانية اضافة صور لقرى مهجّرة\ غير معترف فيها، وبيانات صحفية من اخر اسبوع تمس في حقوق الانسان وحقوقنا كمواطنين (جهد ذاتي للمعلم). التطرق ايضا للقانون الجديد الذي ينص على معاقبة اي ذكر للنكبة- حق التعبير عن الرأي بدولة دموقراطية؟

דרוש\ה

עובד\ת

לאחר שירות

לאומי\צבאי

فعالية -3

الاعلان العالمي لحقوق الاقليات.

الهدف:

التشديد على الحقوق الجماعية (القومية) وليس فقط الفردية (المدنية), والتشديد اننا من خلال المشروع ندفع ثمن فردي وجماعي مقابل امتيازات فردية لا جماعية. من خلال هذه الفعالية, يستطيع المشاركون التمييز بين الأهداف المعلنة وما بين الأهداف الحقيقية من وراء مخطط الخدمة المدنية. حيث اننا عن طريق الخدمة المدنية وللمدى البعيد نرى بأن الأشخاص أنانيون بحيث أن الفوائد تتمحور حول محور شخصي بدون ادنى اعتبار للهم الجماعي.

مواد مطلوبة: الاعلان العالمي لحقوق الأقليات بعدد المشاركين.

فعالية -4

أعطونا حقوقنا أولا, بعدها نؤدي الواجبات

الهدف:

- **التشديد على كوننا أقلية أصلانية أي بمعنى سكّان البلاد الأصليين, وهذا يمنحنا حقوقنا الانسانية الطبيعية الغير مشروطة**
- **تزويد الطلاب بأمثلة عينية من التي تؤكد ان تأدية الخدمة المدنية ليست الحل لنيل حقوقنا.**

المواد المطلوبة: مقالات, قراءات, أبحاث عن وضع الأقلية الدرزية التي تؤدي الخدمة العسكرية

فيما يلي مثال: معطيات عن الوضع التعليمي-الحياتي للدروز

بالنسبة لقضايا الأرض :

كان يملك أهالي الداليه وعسفيا "الدرزيتين" سنة 1948 بعد قيام دولة إسرائيل 70000 دونم تبقى منها بعد عمليات المصادرة السلطوية المختلفة الأوجه 16 ألف دونم , تدور اليوم معركه على نية السلطات مصادرة 7 ألاف دونما منها.فهل حقق لهم تقديم "واجباتهم" حقوقهم ؟

- بالنسبة لقضايا التعليم :

في العقدين الأخيرين من القرن الماضي أجرت مجموعة من الأكاديميين الدروز الموالين للسلطة دراسة عن التحصيل الجامعي لدى الدروز مقارنة بالوسط العربي بشكل عام, وكذلك اصدر مكتب الإحصائيات المركزي دراسة في هذا الصدد , ومن المعطيات :

-1 عدد الطلاب الجامعين لكل 100 نفس في الطوائف المسيحية 9.19 طالبا , وعند المسلمين فكان 1.8 لكل 1000 طالب أما عند الدروز فكان 3 لكل -1000.2 عدد الاكاديمين الدروز 374 أكاديميا منهم 30 امراه. بينما في كفر ياسيف على سبيل المثال 476 اكاديميا.-3 يوم 31.3.2005 نشرة صحيفة هآرتس التقرير الرسمي لوزارة المعارف حول مستوى تحصيل جيل ال – 18 في اسرائيل لتلك السنة, وحسب هذا التقرير : 59% من عدد خريجي الثانويات في الوسط اليهودي لتلك السنة حاصلين على شهادات "بجروت-ثانوي".39% في الوسط العربي عامه. منها تؤهل حاملها الدخول للجامعة 86% في الوسط اليهودي.76% في الوسط العربي بشكل عام.69% في الوسط العربي الدرزي . وبعمليه حسابيه بسيطة , إذا أخذنا نسبة التسرب (عدم الوصول للثانويات أساسا) نصل إلى أن 16% فقط من الخريجين الدروز يحملون شهادات ثانوية تؤهلهم دخول الجامعات !!

ماذا نستنتج من المعطيات؟ نقاش حول الوضع الاقتصادي\التعليمي\الاجتماعي\العملي في الوسط الدرزي وأيضا حول الوسط العربي الذي لا يؤدي الخدمة العسكرية.

فعاليات ابداعية:

فعالية -1

عرض سلسلة أفلام قصيرة حول الخدمة المدنية والنقاش حولها. ايضا، توزيع اغنية تامر نفار- مطلوب عربي فقد الذاكرة، ونقاش قصير حول الأفلام والاغنية.

مطلوب عربي فقد الذاكرة!!*

مطلوب عربي فقد الذاكرة
شمال يمين
شمال يمين
كل العرب ورا بعض
وقف تاقلك
جيب الهوية

تامر النفار
اذا بخدم بالمدارس، بعلمهم كيف بالشهادة نعيش
يلا عيدو من وراي "أهلين، حمّص تشيبس؟"
طب بالبوليس، ممكن انفع؟!
خسارة عالروبوت، ابعتني أفحص
هل الكيس ممكن يتفرقع؟!
بالمستشفى؟ مكتب سياحة؟ بعمل حساب
كل ما طفل عربي زاد
نجيب يهود من برا البلاد
بيت للمسنين ؟
هالو!
فكرك منوصل هاد الجيل؟!
اذا اه سمينا "غلطة اسرائيل"
ها ها فهمت؟!
حبي الوضع صعب
بتحاول توعّي بقولولك
شو عملت؟ " كيف دعمت؟" فجاوبت
لما انعرض علي الخدمة المدنية رفضت
وبهيك انا خدمت

---

*مرفقة بكراسة :"انا مش خادم".

لازمة
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
اليوم انا بخدم بكرة بتجند ..
بعدو رئيس ,ها , اي دولة ,,

مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
اليوم انا بخدم بكرة بتجند ..
بعدو رئيس ,ها , اي دولة ,,

شمال يمين ,, شمال يمين ,,
شمال يمين ,, شمال يمين ,,
شمال يمين ,, شمال يمين ,,

سهيل نفار
خدمة مدنية ,, توخدني رحلة الى الماضي ,,
تدخلني دبابة ,, تأهدد على سيدي ,,
تطلعني جرافة , تاهد توراثي ,,
تركبني ريشة ,, وعلى عاصفة ترميني ,,
راكب 35 ,, أبطال البطالة ,,
اذا وقعنا 60 بالمية من الفقراء تلقفنا ,,
ما هي شبابنا ,, ما هي اطفالنا ,,
فبفضل عمل عمل جماهيري تاطوع الها ,,
ما هي قرانا ,, ما هي بلدنا ,,
فانا ضد الخدمة لانها ضد وطنا ,,

لازمة'
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
اليوم انا بخدم بكرة بتجند ..
بعدو رئيس ,ها , اي دولة ,,

محمود جريري
خدمة مدنية تعال نحللها ب العربية ,,
هل انت عنجد مدني ,, هل الخدمة بتوصلك كعربي ؟,,
يا زلمة اذا بالخارطة. عربية الزبالة حارتنا محية !
فانت مش مدني متساوي انت مدني منسي ,,
فاذا خدمة , وافقت على نظام ماكلك هوة ,,
تفكرش اذا خدمت راح تهرب من جيب الهوية ,,
بعرفوك كسرطان بالدولة وكل يوم بطلعولك دواء ,,

السؤال ,, بدهم تعايش معهم ولا مع العنصرية ؟؟ ,,
يعني رح نكون مثل العبيد ,, بس اكثر مودرن ,,
نعطيهم شهادة وتقدير على كل بيت هدم ,,
من حكم الظالم على المظلوم ,,
لحكم المظلوم على المظلوم ,,
بكرة الظالم بقول مش انا وبطلع من الموضوع ,,

مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
اليوم انا بخدم بكرة بتجند ,.
بعدو رئيس ,ها , اي دولة ,,
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
اليوم انا بخدم بكرة بتجند ,.
بعدو رئيس ,ها , اي دولة ,,

مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,

مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,
مطلوب عربي فقد الذاكرة ,,

اليوم انا بخدم بكرة بتجند ,.
بعدو رئيس ,ها ! ,,

فعالية -2

يخصص الجزء الأول من النقاش لمتابعة النقاش من اللقاء السابق حول الأفلام والأغنية.
اما الجزء المركزي يخصص لإبداعات الطلاب. باستطاعة الطلاب كتابة أغنية، رسم رسمة، كتابة رسالة لمديرية الخدمة المدنية وبها تعبير عن المعارضة للمخطط. تصميم بلوزة\طواقي ضد الخدمة وغيرها من ابداعات الطلاب.
بامكان الطلاب العمل بمجموعات صغيرة، بأزواج او بأفراد.

فعالية -3

الحملة ضد الخدمة المدنية
مواد مطلوبة: بوسترات الحملة ضد الخدمة المدنية، 10 كراتين لون ابيض واقلام ملونة.
يقوم المرشد بتعليق البوسترات في الغرفة، وبطلب من الطلاب الوقوف عند اكتر بوستر جذبه.
يترك المرشد إحدى الزوايا بدون بوستر ويقوم بتعليق كرتونة بيضاء لأي من الطلاب الذين لم يتواصلوا مع البوسترات الجاهزة.

أسئلة للنقاش:

- ماذا ترى بالبوستر؟
- ما هي العوامل التي تشير للخدمة المدنية الاسرائيلية؟ هل تتواصل معها ؟
- كيف تربط الجملة مع الرسم\الصورة؟
- ماذا كنت ستغيّر؟

المرحلة الأولى، يجلس الطلاب بمجوعات صغيرة حسب اختياراتهم، ويتناقشون فيما بينهم حول البوستر.
المرحلة الثانية، يقوم الموجه بإعطاء كرتونة بيضاء لكل مجموعة، وفيها يطلب منهم تصميم حملة دعائية ضد الخدمة المدنية بناء على البوستر الأول أو بدون علاقة له.
المرحلة الثالثة، نقاش بالمجموعة الكبيرة وتلخيص النقاط التي طرحت.
من خلال التلخيص، هل سمعتم عن الحملة؟ أين؟

ملاحظة للمرشد: قد يكون احد الطلاب غير مقتنع بالفكرة ضد الخدمة المدنية، وهذا شرعي! من المهم تسليط الضوء خلال النقاش على التخبطات أو الإشكاليات التي يعرضها، والإجابة عليها.

فعالية تلخيص وإنهاء:

البدائل المتوفّرة والتطوع الوطني في مؤسساتنا الأهلية
الهدف: تلخيص أبرز النقاط التي ظهرت خلال اللقاءات حول الخدمة المدنية، وطرح البدائل.
المواد المطلوبة: لائحة المؤسسات الأهلية المرفقة أدناه بالاضافة الى أي أماكن دينية او خدماتية من الممكن ان تكون في البلد. بامكان المرشد تحضير قائمة شبيهة مع الطلاب.

اتحاد جمعيات اهلية عربية

اتجاه-اتحاد جمعيات اهلية عربية
شارع ليفونتين 19،ص.ب9577،حيفا31095
هاتف 04-8507110
فاكس 04-8507241
ittijah@ittijah.org
www.ittijah.org

جمعيات حقوقية

عدالة- المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية
سنة التأسيس: 1996
العنوان البريدي: ص.ب -510 شفاعمرو 20200
هاتف:04-95016110
فاكس:04-9503140
بريد إلكتروني:adalah@Adalah.org
موقع انترنت: www.adalah.org

المؤسسة العربية لحقوق الإنسان
سنة التأسيس: 1989
العنوان البريدي: ص.ب 215 الناصرة 16101
هاتف: 04-6561923 / 04-6561123
فاكس: 04-6564934
بريد إلكتروني: hra1@arabhra.org
موقع انترنت: www.arabhra.org

لجنة الأربعين سنة التأسيس: 1988
العنوان البريدي: ص. ب. 45601 حيفا 31456
هاتف: 04 - 8362381/2
فاكس: 04 - 8362379
بريد إلكتروني: assoc40@assoc40.org
موقع انترنت: www.assoc40.org

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل
سنة التأسيس: 2000
العنوان البريدي: الناصرة 16410 ، ص. ب. 20025
هاتف: 04-6001765
فاكس: 04-6468241
بريد إلكتروني: idpalestine48@yahoo.com
موقع انترنت: www.ror194.org

حماية- من أجل العدالة والحفاظ على حقوق الإنسان
العنوان البريدي: ص.ب 18 أم الفحم 30010
الهاتف: 04-6464107
الفاكس: 04-6113175
البريد الالكتروني: mdane@hotmail.com

البيت - جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان في إسرائيل
سنة التأسيس: 1995
العنوان البريدي: ص.ب 650، عرعرة 30026او ص.ب 99 سخنين
هاتف: 04-6354370
فاكس: 04-6354367
البريد الإلكتروني: uridavis@actcom.co.il

جمعيات ثقافية

مؤسسة الأسوار للتنمية الثقافية والاجتماعية
سنة التأسيس: 1988
العنوان البريدي: ص.ب 1022 عكا القديمة
هاتف: 049915833
فاكس: 049916183
بريد إلكتروني: info@alaswar.org
موقع انترنت: www.alaswar.org

جمعية الثقافة العربية
سنة التأسيس: 1998
العنوان البريدي: شارع توفيق زياد 17، الناصرة.
هاتف: 04-6082352
فاكس:04-6082351
بريد إلكتروني: aca1998@gmail.com

مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية
سنة التأسيس: 2000
العنوان البريدي: اللنبي 51، ص.ب 9132 حيفا 31090
هاتف: 04-8552035
فاكس: 04-8525973
بريد إلكتروني: mada@mada-research.org
موقع انترنت: www.mada-research.org

جمعية الياطر للتنمية الثقافية والاجتماعية
سنة التأسيس:1995
العنوان البريدي: ص.ب 2840 عكا
هاتف: 04-9810225
فاكس:04-9810228
بريد إلكتروني: mzaher74@gmail.com

الجيل الجديد
سنة التأسيس: 2002
العنوان البريدي: شارع الحريري 3، حيفا ، 33043
هاتف: 048510373
فاكس: 048510373
بريد إلكتروني: jeel_jadeed@yahoo.com

"سلمى" للفنون الاستعراضية
سنة التأسيس: 1989
العنوان البريدي: اللنبي 1073 - حيفا
هاتف:04-8522824
فاكس: 04-8520110
بريد إلكتروني:maisa_khsh@hotmail.com
موقع انترنت: www.salmadancinggroup.com

جمعية ميراث إقرت
سنة التأسيس: 1997
العنوان البريدي: ص.ب. 9125، حيفا 31091
هاتف: 04-8515505
فاكس: 04-8515505
البريد الإلكتروني: deebd@bezeqint.net
موقع الانترنت: www.iqrit.org

جمعية الأمل للتطوير الثقافي
سنة التأسيس: 1996
العنوان البريدي: ص.ب. 406، شعب 20165
هاتف: 0547960698
فاكس: 049888511
البريد الإلكتروني: al.amal@012.net.il

جمعية التقدم والتطوير - نحف
سنة التأسيس: 1994
العنوان البريدي: ص.ب. 414، نحف
هاتف: 04-9081639
فاكس: 04-9581326

النفير
سنة التأسيس: 2004
العنوان البريدي: ص.ب. 108 عرابة 24945
هاتف: 04-6744846
فاكس: 04-6744846

المنارة - جمعية لدعم المكفوفين
سنة التأسيس: 2005
العنوان البريدي: ص.ب. 2252 الناصرة 16122
هاتف: 04-6470402
فاكس: 04-6470402
بريد إلكتروني: almanarah@gmail.com

المواركة الجدد
سنة التأسيس: 2000
العنوان البريدي: ص.ب 51245 الناصرة 16169
هاتف: -6465920 04
فاكس: -6084050 04
بريد إلكتروني: iyad@newmoriscos.org

مسرح الجوّال البلدي
سنة التأسيس:1998
العنوان البريدي: ص.ب 2326، سخنين 20173
هاتف: 04-6740225
فاكس: 04-6740225
البريد الالكتروني: a.h.a1217@gmail.com

مؤسسة الأفق-جمعية للثقافة والفنون
سنة التأسيس:1996
العنوان البريدي: شارع هياروك 11، حيفا
هاتف: 0507675494
فاكس: 04-9867406
البريد الالكتروني: afif_shlewet@yahoo.com

<u>جمعيات نسائية ونسوية</u>

السوار- الحركة النسوية العربية لدعم ضحايا الاعتداءات الجنسية
سنة التأسيس: 1997
العنوان البريدي: ص.ب. 44803، حيفا.
هاتف: 04-8514038
فاكس: 04-8536378
بريد إلكتروني: alssiwar@netvision.net.il
موقع انترنت: www.assiwar.org

كيان - تنظيم نسوي
سنة التأسيس: 1988
العنوان البريدي: شارع هلل 47، حيفا.
هاتف: 04-8536653
فاكس:04-8511954
بريد إلكتروني: kayan@netvision.net.il

جمعية النساء العكيّات- مركز تربوي
سنة التأسيس: 1976
العنوان البريدي: ص.ب.2318 عكا 24312
هاتف: 04-9912436
فاكس: 04-9811201
بريد إلكتروني: acrewom@netvision.net.i

جمعية الزهراء للنهوض بمكانة المرأة
سنة التأسيس: 1997
العنوان البريدي: سخنين 30810 ص.ب 3756
هاتف: 046747148
فاكس: 046747686
بريد إلكتروني: alzahraa1997@gmail.com

المناهل- جمعية لدعم وتطوير النساء الدرزيات
سنة التأسيس 1998
العنوان البريدي: ص.ب. 898 أبو سنان
هاتف: 04-9568111
فاكس: 04-9563339
بريد إلكتروني: amrah@netvision.net.il

جمعية الأنوار لدعم مكانة المرأة
سنة التأسيس: 2000
العنوان البريدي: ص.ب. 1178، أم الفحم 30010
هاتف: 04-6110443
فاكس: 04-6310050
بريد ألكتروني: alanwar20006@hotmail.com

جمعيات شبابية

جمعية الشباب العرب-بلدنا
سنة التأسيس: 2001
العنوان البريدي: شارع البنوك 18 ،ص.ب 99604 حيفا 31996
هاتف: 048523035
فاكس: 048523427
بريد إلكتروني: info@baladnayouth.org
موقع انترنت: www.momken.org

قضايا الشبيبة - الجمعية لمساندة الشيبة العربية
سنة التأسيس:2006
العنوان البريدي: ص.ب. 1508، عرعرة 30026
هاتف: 04-6353961
فاكس : 04-6353961
بريد إلكتروني: shabad@bezeqint.net

جمعيات خيرية

الوفاء والأمل النسائية الخيرية
سنة التأسيس: 1993
العنوان البريدي: ص.ب 1066، باقة الغربية 30100
هاتف: 04-6382593
فاكس: 04-6382723

النداء الشفاعمرية
سنة التأسيس: 2000
العنوان البريدي: ص.ب 703، شفاعمرو 20200
هاتف: 04-9868862
فاكس: 04-9868862

جمعيات بيئية وصحية

جمعية الجليل-الجمعية العربية للبحوث والخدمات الصحية
العنوان البريدي: ص.ب 330 شفاعمرو 20200
هاتف: 04-9861171
فاكس: 04-9861173
بريد إلكتروني:admin@gal-soc.org
موقع انترنت: www.gal-soc.org

جمعيات تنموية

الأهالي
مركز التنمية الجماهيرية سنة التأسيس: 1999
العنوان البريدي: الحارة الشرقية عماره رقم-48الناصرة 20013
هاتف:04-6081401
فاكس: 04-6021217
بريد إلكتروني: mn_afp@ahalicenter.org
موقع انترنت: www.ahalicenter.org

القلعة للتنمية والتطوير
سنة التأسيس: 2005
العنوان البريدي: ص.ب.10 مجد الكروم 20190
هاتف: 04-9980143
فاكس: 04-9980143
بريد إلكتروني: alkalaa@gmail.com

آفاق المثلث للأبحاث والتنمية
سنة التأسيس:2002
العنوان البريدي:الطيبة المثلث 40400، ص.ب 5837
هاتف:09-7995147
فاكس: 09-7990361
بريد إلكتروني: alafaq@gmail.com
موقع انترنت: www.alafaq.org

جمعيات تربوية وتعليمية

الاتحاد القطري للجان أولياء أمور الطلاب العرب
سنة التأسيس: 1992
العنوان البريدي: ص.ب 108 طمرة 30811
هاتف:04-9945046
فاكس: 04-9941890
بريد إلكتروني: mo3en@artofnet.net

لجنة متابعة قضايا التعليم العربي
سنة التأسيس:1984
العنوان البريدي: ص.ب 20154 ، حي الورود الناصرة 16430
هاتف:04-6466566
فاكس: 04-6460647
بريد إلكتروني: arabedu@netvision.net.il

جمعية اصدقاء الاطفال العرب
سنة التأسيس: 1987
العنوان البريدي: ص ب 46541 حيفا 31464
هاتف: 048677619
فاكس: 048641691
بريد إلكتروني: acfa@zahav.net.il
موقع انترنت: www.palestine-child.org

تطوير المكتبات في الوسط العربي
سنة التأسيس:.1999
العنوان البريدي: الرامة 30055
هاتف:04-9986738 0544203763
فاكس : 04-9986738
بريد إلكتروني: em_nh@hotmail.com

جمعية الناصرة لمحو الأمية ورعاية شؤون العاملين والطلبة
سنة التأسيس: 2005
العنوان البريدي: الناصرة ص.ب -2215 16000
هاتف: 04-6560937
فاكس: 04-6560938

صندوق الحاجة رقيه بيادسه لدعم الطلبة العرب
سنة التأسيس: 1987
العنوان البريدي: ص.ب 1066، باقة الغربية 30100
هاتف: 04-6382593
فاكس: 04-6382723

جمعية حضانة أطفال ترشيحا
سنة التأسيس: 1995
العنوان البريدي: ص.ب5179، ترشيحا 24952
هاتف: 04-9997323
فاكس: 04-9584339

جمعيات لحماية المقدّسات

الأقصى- لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية
سنة التأسيس: 1991
العنوان البريدي: ص.ب 454، كفر برا 45863
هاتف: 03-9387329
فاكس: 03-9032765
البريد الإلكتروني: officel@aqsa-mubarak.org
موقع الانترنت: www.the-aqsa-mubarak.org

ملاحق

ملحق 1 – نص قانون الذي يكشف الجانب الأمني للموضوع

שם החוק המוצע:

חוק שירות אזרחי - לאומי התשס"ט - 2008

פרק א' : פרשנות

הגדרות 1. בחוק זה -

"גוף מפעיל" - רשות ציבורית כהגדרתה בסעיף 2 לחוק חופש המידע התשנ"ח - 19981, מוסד ציבורי כמשמעותו בסעיף 9(2) לפקודת מס הכנסה2, או אגודה שיתופית בתחום ההתיישבות, שהמנהל אישר , והמקבל למטרת שירות אזרחי - לאומי שלא למטרת רווח, משרת בהתנדבות (להלן – מתנדב) שהפנה אליו גוף מפנה, ובלבד שאין במטרותיו או במעשיו של הגוף כדי לפגוע בערכי מדינת ישראל, כפי שהם מתבטאים בחוקי היסוד שלה.

(3) אדם אחר, בהתאם לתקנות שקבע ראש הממשלה, בהסכמת שר הביטחון.

תחומי השירות 5. התחומים שבהם ניתן יהיה לבצע שירות אזרחי-לאומי יהיו : חינוך ותרבות, בריאות, רווחה חברתית, פיתוח קהילתי, קליטת עליה, הגנת הסביבה, בטיחות בדרכים, שירותי חירום, ביטחון (למעט בצבא הגנה לישראל), ביטחון פנים וכל תחום אחר שאישר ראש הממשלה, לאחר התייעצות עם המועצה.

אישור תחום חדש יפורסם ברשומות.

מקום השירות 24. (א) שירות אזרחי-לאומי יתבצע בישראל או באזור, כהגדרתו בתוספת לחוק הארכת תוקפן של תקנות שעת חירום (יהודה והשומרון וחבל עזה – שיפוט בעבירות ועזרה משפטית) תשכ"ח-19673.

(ב) ;למרות האמור בסעיף קטן (א) לעיל, רשאי המנהל, לבקשת גוף מפנה, לאשר ביצועו של שירות אזרחי-לאומי, כולו או חלקו, בתחום החינוך ועידוד העלייה, מחוץ לישראל והאזור.

אישור לפי פסקה זו יכול שיינתן אף אם הגוף אצלו מתבצע השירות הלאומי מחוץ לישראל והאזור אינו נמנה עם הגופים המנויים בהגדרה "גוף מפעיל" שבחוק זה, ובלבד שהגוף קיבל אישור מהמנהל להפעיל מתנדב בשירות אזרחי-לאומי; לא ייתן המנהל אישור לפי פסקה זו אלא אם שוכנע כי ניתן בנסיבות העניין ובתנאים שהתנה, להבטיח את הפיקוח על עשיית השירות האזרחי-לאומי ועל השמירה על טובת המתנדב.

תיקון חוק קליטת חיילים משוחררים 30. בחוק קליטת חיילים משוחררים, התשנ"ד – 19944 , בסעיף 1, במקום הגדרת "שירות לאומי", יבוא:

"שירות אזרחי-לאומי" – כהגדרתו בחוק שירות אזרחי-לאומי, התשס"ח – 20

ملحق -2 نص قانوني يكشف عن الجانب الأمني للمشروع

החלטה מס. 2017 של הממשלה מיום 13.06.2004.
הממשלה ה - 30 אריאל שרון

נושא ההחלטה : שילוב בני המגזר הערבי ובנותיו במסגרת שירות לאומי אזרחי

מחליטים : 1. הממשלה תקדם את רעיון כינונו של שירות לאומי ממלכתי אזרחי, אותו ימלאו אזרחי ישראל שאינם נקראים לשירות צבאי. שירות זה אפשר שיעשה בהתנדבות ובמסגרת קהילתם כשלב מוקדם.
2. הממשלה תעודד האפשרויות להרחיב את מעגל המתנדבים בקרב בני המגזר הערבי לצבא, למשטרת ישראל ולמסגרות נוספות, ותבחן את הדרכים לקידום פעולות התנדבות אלה.
3. להטיל על שר הרווחה לגבש את תוכנית השילוב האמור, בשיתוף נציגי שרי הביטחון, האוצר והמשפטים, וזאת במגמה ליצור אינטגרציה בין תוכנית זו לבין התוכניות הקיימות לבנות ולבנים, לרבות קידום תיקוני חקיקה נדרשים.

ההחלטה התקבלה במסגרת המלצות "ועדת לפיד" - ועדת השרים שמונתה לענין דו"ח ועדת החקירה הממלכתית - "ועדת אור"

des2017./06/http://www.pmo.gov.il/PMO/Archive/Decisions/2004
htm?DisplayMode=Search

ملحق 3 - كلمة عامي ايالون حول هدف الخدمة المدنية:

وفي حديث قال الوزير ايالون (رئيس الشاباك السابق): "يجب ان نعترف أنّنا فشلنا في تجنيد أعداد كبيرة من العرب في "الخدمة المدنية" ولهذا طالبت وزارة المالية بتخصيص أموال كبيرة من أجل أن نضمن نجاحا أكبر ولكن الأمر ليس سهلا". وأكد أيالون أن "بوتقة الصهر" الاسرائيلية فشلت فشلا ذريعا. والحل الآن هو "الخدمة المدنية" لتصهر كل المجتمع الإسرائيلي. قسم في المجهود العسكري وقسم في المجهود المدني. واكد ايالون أن الفكرة الأساسية التي يحملها هي التساوي في حمل العبء القومي، ولكن "يجب أن يكون واضحًا للجميع أن الأولوية ستبقى دائما للذي يخدم في الخدمة العسكرية ويجب ان لا نخدع أحدًا". http://www.aljabha.org/
index.asp?i=34477

ملحق 4 – مقال المحامي أيمن عودة- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة

منذ أكتوبر 2000 أقيمت عدّة جمعيّات تبحث في سُبُل فرض "الخدمة المدنيّة" على الشباب (صبايا وشبّان) العرب. أذكر منها عميندب- بت عمي"، "بت عمي- امونة"، "ألومة"، "شوليت" و"تكفا ليسرائيل" وقَدمت كل منها اقتراحات وضمَّ بعضُها شبابًا خادمين سرعان ما خاب أملهم من كذبة الهبات الشخصيّة فتركوا المؤسّسات!
وكذلك بلغ النشاط في هذا المضمار أوجهه في الكنيست. فقُدّمت أربعة اقتراحات قانون تقضي بفرض "الخدمة المدنيّة" على الشباب العرب. وقد قدمها: عمرام متسناع (عمل) بالاشتراك مع نعمي بلومنطال (ليكود) ومتان فلنائي (عمل) وإيلون شلغي (ليغود) وران كوهن (ميرتس)؛ أي من مختلف ألوان الطيف الصهيوني. ويَذكر موقع "تكفا ليسرائيل" أنّ 47 عضو كنيست يؤيّدون "الخدمة المدنيّة" بصيَغ مختلفة.
مع صدور تقرير لجنة "لبيد" (اللجنة الوزارية التي قامت لدراسة تنفيذ لجنة أور!) والذي يتحدّث بجديّة عن مشروع "الخدمة المدنيّة" كخطوة أولى نحو التجنيد بالجيش. ومع صدور ملخّص تقرير لجنة دافيد عبري (قائد سلاح الجو ومدير وزارة "الأمن" سابقًا) ومصادقة وزير "الأمن" على التوصيات لم تبقَ إلا مصادقة رئيس الوزراء شارون حتى يتكثّف العمل –الذي بدأ فعليًا- لتنفيذ التوصيات.

<u>الجبهة نجحت في خلق جو عام رافض للمخطّط</u>
الجبهة لم تنتظر مصادقة رئيس الوزراء وحكومته والسعي لتنفيذ التوصيات من أجل أن تتحرّك. وإنّما باشرت بحملة تثقيفيّة جماهيريّة واسعة فعقدت اجتماعًا قطريًا في كفر ياسيف – أبو سنان. وعقدت "طاولة مستديرة" في مكتب الجبهة القطري شارك فيها لفيف من المثقفين والمختصّين. وأصدرت نشرة خاصّة ضدّ "الخدمة المدنيّة" وبنت موقعًا في الانترنت. وعقدت العديد من الندوات في مختلف القرى والمدن العربيّة شرحت فيها خطورة المخطّط. وقد قامت بهذه الأعمال لإدراكها أنّ المخطّط مركّب تجب توعية الشباب لخطورته. كما أرادت تعبئة الشباب ليكن موقفهم رافضًا وليس انتظار مصادقة الحكومة والبدء بمحاولة تنفيذ التوصيات. كما أنّنا ندرك أن السلطات تتابع ردود فعل الجماهير العربيّة ولذا فنحن نسعى من خلال ردّة فعلنا القويّة ثنْي الحكومة عن المصادقة على التوصيات. واعتقد أن جزءً كبيرًا من أهدافنا قد تحقّقت.

<u>جوانب من الركائز التي تجعلنا نرفض مخطّط "الخدمة المدنيّة"</u>
أنا لن أتطرّق لمفهوم المساواة والمواطنة وحقوق "أقليّة الوطن" والحجّة المعجوجة "ربط الحقوق بما يسمّى بالواجبات" لأنّ الدكتور أمل جمّال قدّم مداخلة وافية حول ذلك:
أريد أن أتركّز في بضع الجوانب:

عقليّة المؤسّسة الحاكمة تمجّد العسكرة دون غيرها
يربّي المجتمع الإسرائيلي على عقليّة العسكرة التي تميّز حتى بين مجالات العسكرة ذاتها. فالفرق كبير جدًا بين الطيّار والعامل في مطبخ الجيش أو سائق الشاحنة العسكريّة (أي تميّز بين اليهودي واليهودي). ولعلّ أبرز المقولات تعبيرًا عن هذا الموقف تلك صيحة عيزر فايتسمان المنتشية "الجيّدون للطيران" "הטובים לטייס" (وأضيف إليها في إحدى جوقات الجيش المركزيّة "والجيّدات للطيّارين" "והטובות לטייסים" بمزيج معبّر جدًا عن العلاقة بين العقلية العسكريّة وعقليّة أسياد الجواري..) هذا التصنيف والتمييز يحصل داخل الجيش الواحد. فكيف يكون التصنيف بين المقاتلين (اليهود) الذين "يضحّون بأرواحهم من أجل الوطن" وبين العرب الذين ينظّفون المراحيض (ربّما) ضمن "الخدمة المدنيّة"؟! أي أن "الخدمة المدنيّة" هي تكريس للعقليّة الفوقيّة والاستعلاء والتمييز والتعامل معنا كمواطنين درجة ثانية (ولعلّ أبرز تعبير لذلك ما نفثه مشجعو فريق بيتار يروشليم ضد فريق أبناء سخنين في لعبة كرة القدم بينها يوم 07.01.2005 حيث أنشدو "פאטמה תנקי שירותים" "فاطمة. نظّفي المراحيض". كما أنّ تطبيق "الخدمة المدنيّة" يحمل أبعادًا رمزيّة لنظريّة المؤسّسة الفوقيّة على لسان المستشار لوبراني "سقاة الماء والحطابين"

"الخدمة المدنيّة" هي عبارة عن توزيع مهام حسب السلّم العسكري.

بحسب "توصيات عبري" يخدم اليهودي في الجيش، وبدلا من إضاعة وقت وطاقات بعض اليهود في "الخدمة المدنيّة" والتي هي حتى الآن جزء من الخدمة الإلزاميّة (فكثير من الجنود يخدمون في الداخل) فيعمل في هذه الوظيفة العرب (والذين لا يدعون للجيش لأسباب سياسيّة، فهم ليسوا هدفًا مؤسساتيًا لولوج بوتقة الصهر البن غوريونيّة وسيرورة بناء الأمّة nation building ولأسباب أمنيّة فالمؤسّسة لا تثق بنا ولا تريد أن نتعلّم أصول الحرب واستعمال السلاح תורת הנשק ותורת הלחימה) إذًا فهي تقسيم وظائف، وتاليًا، كلا الخدمتين – عمليا- جزءًا من الخدمة في الجيش الإسرائيلي.

ومن الجدير ذكره أنّ المؤسّسة الأمنيّة قد أقرّت ضمن دراستها لكيفيّة إخلاء المستوطنات أن يعمل متطوعو الحرس المدني والشرطة الجماهيريّة والخدمة المدنيّة في الجبهة الداخليّة لتتمكّن الشرطة من إخلاء المستوطنات! وتعود فكرة الدمج بين العمل "المدني" والعسكري في الفكر الصهيوني إلى سنوات تأسيس "البلماخ" وهو التيار العسكري المركزي الذي احتل القدس والنقب واللد والرملة وغيرهم وكان من عناصره البارزين طبنكين ويتسحاق سديه ورابين ويغئال ألون وغيرهم.. فهذا الجسم كان يشمل العمل الزراعي ضمن المجهود العسكري خصوصًا بعد حدوث توتّر بالعلاقات مع بريطانيا (سنة 1943) مما اضطرّ عناصر "البلماخ" للاعتماد على أنفسهم، وأشير هنا لبعض الأمثلة العينيّة لذلك، فمثلا كانت اللازمة في نشيد "البلماخ" تقول:

נתיב לנשר בשמיים

שביל לפרא בין הרים

أمّا شعارهم فكان سيفًا يخترق سنبلتين، إشارة للمزج بين العمل العسكري والمدني، وكذلك الصورة المركزيّة والمعلّقة حتى اليوم على جدران متحف "البلماخ" في شارع "لبانون" في تل – أبيب وهي عبارة عن يهودي طلائعي يقبض على المعوَل بيده اليمنى ويحمل البندقيّة على كتفه الأيسر.. وهو مشهد صهيوني كلاسيكي لليهودي القوي نقيض "اليهودي الضعيف" في أوروبا اللاساميّة.

ولا مجال هنا للخوض في المرجعيات التوراتيّة حول تبادل الأدوار بين الخدمتين المدنيّة والعسكريّة، ويكفي أن أشير لإحدى التحليلات التوراتيّة للرمبام (רמב"ם) حيث قال:

"בעיר שאין בה שומרים

אז תלמידי חכמים מצווים לשמור".

وأذكر هنا أن قانون الخدمة العسكرية الأوّل (1949) شمل العمل الزراعي كجزء من العمل العسكري.. كتعبير عن هذا الموقف وهذه النفسيّة.

ولتقسيم الوظائف هذا توجد أمثلة عالميّة أيضًا أذكر منها ما قامت به أمريكا، وبواسطة "الخدمة المدنيّة"، من تجنيد قوّة عمل مدنيّة من أجل أعمال حيويّة للجهد العسكري، ونجد تعبيرًا صارخًا لهذا التوجّه في اقتراح قانون "الخدمة المدنيّة" الذي قدّمته مجموعة أعضاء كنيست من اليسار الصهيوني وعلى رأسهم ران كوهن (ياحد) وجاء فيه:" تخضع "الخدمة المدنيّة" لاعتبارات جهاز الأمن ولاحتياجات الجيش"

ثم "قطعت توصيات عبري قول كل خطيب" فعيّنت قائد سلاح الجو ومدير عام وزارة الأمن سابقًا الجنرال دافيد عبري على رأس لجنة التوصيات! التي قدّمت إلى وزير "الأمن"! وليس الداخليّة أو الرفاه أو التعليم أو الصحّة! ثمّ عُين "مجلس الأمن القومي" جسمًا متابعًا لسيُر الخدمة، وكذلك أقرّ حصول "المتطوّع" على قسائم دخل ثم شهادة من وزارة "الأمن"! وهذا من شأنه كسر الحاجز النفسي بين الجماهير العربيّة ومفهوم "الأمن" ومؤسّساته مما يمهّد الطريق لتحقيق الهدف الثاني من تقرير "لجنة لبيد" وهو أن تكون "الخدمة المدنيّة" بمثابة خطوة أولى نحو التجنيد في الجيش.

الالتزام في أطر هرميّة تراتبيّة وإلزاميّة

ثمّة إشكاليّة حقيقيّة وعميقة في العمل ضمن أطر تستوجب الالتزام في دول قمعيّة، فليس صدفة أن يرى الفكر الماركسي بالشرطة في الدول الرأسماليّة قبضة الحكومة ضدّ العمّال ونقابات العمّال، وهل نتصرّف كأحرار، فكرًا ووعيًا، إذا خدمنا في هذه الأطر الإلزاميّة؟! وقد بيّن الفيلسوف والمؤرّخ ميشيل فوكو أنّ مفهوم القوّة الذي يحكم مؤسّسة ما يتحكّم بوعي أفرادها أيضًا، ومثال جيّد على النفسيّة المقموعة في هذه الأطر هي الحقيقة أنّ ضمن مئات رافضي الخدمة أو منفذي الأوامر في الجيش الإسرائيلي قد لا نجد عربيًا رافضًا!! وهو قد يرفض فكرة الخدمة في الجيش قبل دخوله، ولكن بعد ذلك تراه منصاعًا تمامًا وذلك بخلاف بعض اليهود! فلم نسمع عن عربي

خدم في الجيش رفض تنفيذ أمر من منطلق ضميري! وقد نتساءل، لماذا لم يستقل أي شرطي عربي من الشرطة في أحداث أكتوبر 2000 وهي (وليس الجيش) قتلت الضحايا الـ13 العرب؟! الجواب السريع لأنّهم مقموعون، وهذا السبب يتداخل مع نفسيّة إثبات الانتماء للمجموعة قسرًا وهو الذي يجعل العرب والشرقيين أكثر قسوة ضد الفلسطينيين من الاشكناز في كثير من الحالات، ومثال أدبي على ذلك ما أورده إميل حبيبي في "المتشائل" أنّه كان يعرف بيت العربي من اليهودي في شارع الجبل الحيفاوي حسب العَلَم، فالبيت المعلّق عليه علم إسرائيل هو يهودي والبيت المعلّق عليه علمان هو عربي! وقد أثبت البحث الأكاديمي حول التمييز في المحاكم بين العرب واليهود الذي أجراه البروفيسوران فيشمن وريطنر من جامعة حيفا هو ان أكبر تمييز يلحق بالمتهم العربي عندما يكون القاضي عربيًا!

البطالة

لا يوجد للجماهير العربيّة أي منازع في سلّم البطالة، فنحن نتبوأ الأماكن الـ24 بدون استثناء! و"الخدمة المدنيّة" لا تزج بالشباب في أعمال السخرة وحسب، وإنّما تقذف بالذين يعملون إلى دائرة البطالة! فإذا كان هناك من يعمل في السخرة فلماذا يدفع صاحب المؤسّسة أجرًا للذين يعملون! وهذا ما حدث بالضبط في "غفعات أولغا" حيث أثبت بحثًا أكاديميًا نُشر في "هآرتس" في شهر كانون الثاني 2005 أن تطبيق "الخدمة المدنيّة" ضاعف البطالة في "غفعات أولغا" بشكلٍ جدي.

أين نخدم؟

أين نخدم؟ هل في قرانا المعدومة من المؤسّسات المدنيّة والحكوميّة ومن المرافق والخدمات العامّة؟ أم في المجمعات اليهوديّة العامرة بهذه المنشآت والمؤسّسات؟ أين سيخدم 2000 شابٍ من مدينة سخنين مثلا؟ هل في كرميئيل التي قرّر بيرس أن يبني جامعة فيها بدلا من الناصرة! (وهنا أريد أعطيً ملاحظة أن برنامج جبهة الناصرة الديمقراطيّة المنشور في الاتحاد في 1.12.75 قد طالب بإقامة جامعة في الجليل، ولم يتوقّف هذا المطلب حتى يومنا هذا!) أم يخدم في منطقة "تيداريون" حيث نُقلت إليها مؤسّسة "التأمين الوطني" هذا الشهر! أين يخدم آلاف الشباب من الناصرة بعد أن نقلوا المحاكم والطابو والعديد من المؤسسات الحكوميّة من الناصرة إلى "نتسيرت عيليت" بحسب سياسة رسميّة منهجيّة لتهويد الجليل والتضييق على العرب.

كل هذه الأسباب، إضافة للتي وضعها د. أمل جمّال تجعل من واجب هذا الإطار الذي تصدّى في سنة 1954 لضريبة الرأس (كبديل عن الخدمة العسكريّة) أن يتصدّى وينجح في المعركة لإلغاء مخطّط "الخدمة المدنيّة" من أجل العيش بكرامة وانتزاع المساواة الحقيقيّة.

الخدمة الأمنيّة... ما بين تغريب شعبنا وتغريبنا عن شعبنا

بقلم :النائب سعيد نفاع

توطئة:
تشهد السنوات الأخيرة دفعا عاليا في تنفيذ الخطة القديمة الجديدة لفرض الخدمة الأمنية على الشباب العرب.
فما سر هذا الدفع ؟
التجنيد، التجنّد الطوعي للجيش للشرطة المدنيّة أو الجماهيرية أو الخدمة الوطنية والمدنيّة، كلها مسميات لإسم واحد هو : الخدمة الأمنية. وتجنيد وتجنّد العرب لأي من هذه المسميات هو خدمة للحركة الصهيونية في تحقيق هدفها الأساس من وراء ذلك، والمتلخص في: "تغريبنا عن شعبنا وأمتنا بعد أن غربوا شعبنا عنّا في النكبة- عام 1948".
منذ حلت الصهيونية بين ظهرانينا ونكبتنا بتغريب غالبية أبناء شعبنا عنّا نحن فلسطينيي البقاء وليس قبل أن تكثر عكاكيزها بين ظهرانينا، منذها ونحن شوكة في حلقها نرفض أن نُبلع وإن بلعت جزءا منّا ما يفتأ يمزق أحشاءها، فما يبقى أمامها خيار إلا تليينا، وطريقها إلى ذلك "أسرلتنا" بتغريبنا عن شعبنا ليصير همّه فرحا لنا وفرحه حزنا لنا تماما كما يفرح العدو لحزن عدوه ويحزن لفرحه. هذه الطريق لم تقف الصهيونية يوما عن شقها، وما نكاد نقطعها في موقع حتى تلتف علينا جهرا مرة وخلسة أخرى ترهيبا مرة وترغيبا أخرى. لا يمكن فهم معنى فرض الخدمة الأمنية على العرب إلا إذا وضعناه في السياق أعلاه.

الجذور التاريخية:
سنة 1920 وعلى ضوء زيارة قام بها "حاييم وايزمن" رئيس المنظمة الصهيونية حينها، رئيس الدولة الأول لاحقا، وضعت الحركة الصهيونية خطة عمل للعمل بين ظهراني الشعب الفلسطيني. خطوطها العريضة المكتوبة كانت:
أولا: خلق قيادة بديلة للشعب الفلسطيني تتماهى مع أهداف الحركة الصهيونية، وتعمل على "تقبيل" العرب بالوجود اليهودي كمصلحة حياتية.
ثانيا: شراء صحف وأقلام صحفية خفية وعلانية خدمة لتنفيذ الخط الأول.
ثالثا : إشعال الخلافات ورصد القائم منها بين الطوائف الأسلامية والمسيحية والدرزية وتنميتها.
قراءة صحيحة للخطين الأول والثالث توصلنا أن "أسرلة" العرب وبالذات النشء العربي ليست جديدة جوهريا إنما اصطلاحيا اشتقاقا من اسم الدولة، فجوهريا هو الدفع ومن ثم القبول بالتماهي مع أهداف الحركة الصهيونية، وأي تماه يمكن أن يكون أكبر من الاستعداد لخدمتها أمنيا مصلحة وحماية؟!

قانون الخدمة الإلزامية:
حلقة أخرى في سلسلة "أسرلة" فلسطينيي البقاء هو هذا القانون، ففي سنة 1949 سنّ قانون التجنيد الإلزامي وأخذ صيغته النهائية بتعديله سنة 1951، طبقا لهذا القانون:
- تسري الخدمة الإلزامية وللمدة التي يحددها القانون (بدء كانت سنتين ونصف واليوم ثلاث سنوات للشباب وسنة ونصف وسنتين للشابات) تسري على كل شاب إسرائيلي (يحمل الجنسية الإسرائيلية يعني يهودا وغير يهود) يبلغ ال18- سنة.
- الحكومة وأو وزير الأمن يستطيعان بقرار، إعفاء أفراد أو مجموعات حسب ما يرتئيان.

يعني طبقا للقانون الإسرائيلي الساري، كل شاب عربي ملزم بالخدمة الإلزامية. وما إعفاؤه إلا نتاج قرار قابل للإبطال أو التغيير في أي لحظة وعند الحاجة وحسبها. وهذا ما حدث تماما سنة 1956 إذ غير القرار وأبطل الإعفاء عن العرب الدروز والشركس المسلمين.
بداية وبعد سريان مفعول القانون أعفت الحكومة كل العرب بكل طوائفهم والأقليات الأخرى كالشركس والأرمن وكذلك المتدينين المتشددين (الحريديم) من الخدمة الإلزامية. واضح أن إعفاء العرب جاء لمقتضيات أمنية، لكن الإعفاء هذا ومنذ صدوره لم يكن ليسد الطريق أمام الصهيونية لاستغلال هذا الاحتياط العربي طبعا حسب حاجتها ومقتضياتها الأمنية والاقتصادية، ولأنها أرادت وفي كل الحالات أن تستوعب في الأذرع الأمنية المختلفة عربا لحاجاتها لذلك، فقد شكلت ومنذ ال49- فرقة أسمتها فرقة "الأقليات"، حددت مهامها وأهمها منع التسلل (عودة اللاجئين إلى بيوتهم) واتبعتها لوزارة الخارجية بداية وليس لوزارة الأمن! لاحقا تحولت هذه الفرقة إلى فرقة عسكرية بكل المواصفات وجزء من الجيش الإسرائيلي وتنامت كثيرا أكثر من المتوقع ومن كل الطوائف دون استثناء مما شجع السلطات الإسرائيلية على اتخاذ خطوة راديكالية بتحويل التطوع المكلف (المتطوع يتلقى راتبا) إلى خدمة إلزامية (الخدمة الإلزامية مجانية).
فاستدعت سنة 1954 وتحديدا في تموز بقرار صادر عن مكتب رئيس الحكومة حينها وطبقا للقانون والصلاحية المخولة له كل الشباب العرب المولودين بين عامي 1934-1937 للامتثال في مكاتب التجنيد لتجنيدهم. هذا الاستدعاء جمد لاحقا للمراجعة وأحد أسباب التجميد الإقبال غير المتوقع وصعوبة الاستيعاب، مما حدا لاحقا بالقوى السياسية وحسب اختلاف مواقعها من الخارطة السياسية، أن يرى بعضها تجميد الاستدعاء تمييزا قوميا عنصريا ضد العرب (هكذا!) والبعض الآخر رأى الاستعاضة بفرض ضريبة أسموها "ضريبة الرأس".
الذي حصل أن الموقفين فشلا، وما من شك نتيجة للموقف المانع للأكثرية من أبناء شعبنا رغم ظروف تلك السنين.
استعاضت الصهيونية عن ذلك وبما يلبي احتياجاتها وأهدافها بالبدائل، والتي كانت إبطال الإعفاء من سريان قانون التجنيد الإجباري عن العرب الدروز والشركس سنة 1956 لظروف تاريخية لا مجال للخوض فيها هنا ، والاكتفاء بأعداد المتطوعين من باقي الطوائف وبالأساس من البدو.

ما الذي توخت أن تحققه المؤسسة الصهيونية بهذا؟
أهداف عدة توختها المؤسسة من تنفيذ الخطة بهذا الشكل بعضها سافر والآخر مستتر، وللحقيقة التاريخية يقال أنها حققت نجاحا نسبيا ولكنه وفي كل الأحوال لن يكون طويل الأمد. أما هذه الأهداف:
أولا: فرّق تسد بدق الأسافين بين أبناء الشعب الواحد.
ثانيا: دعاية صهيونية ترويجا لديموقراطية الدولة.
ثالثا: توخيا وتمنيا بخلق البلبلة بين الشعبين اللبناني والسوري المشابهين في تركيبتهما المذهبية الشعب الفلسطيني، فالدروز والشركس جزء كذلك من ذينك الشعبين.
رابعا: الأسرلة.
خامسا وهذا الأهم: ضرب أسس الانتماء القومي المشترك لغالبيتنا لعدم اعتبارنا أقلية قومية إنما مجموعة من الأقليات الدينية والمذهبية المتناقضة المصالح، ولاحقا تفكيك بنياننا القومي حتى لا يترتب على الدولة اعترافا بحقوق قومية لمجموعنا.
الصهيونية وعلى مدى السنوات الأخيرة اكتفت بما أنجزته في هذا المضمار، فلم تحاول تفعيل القانون على العرب بشكل عام وسوغت وبررت لنفسها وأمام العالم وأمام العرب التمييز اللاحق بهم بالحجة المجوجة الكاذبة: لا مساواة في الحقوق لعدم المساواة في الواجبات!
رغم ذلك، الملفت والمؤسف في هذا السياق الاقبال القليل نسبيا الكبير عدديا على التطوع في الخدمة الأمنية لدى الكثير من الشباب العرب، والذي بلغ حسب تقرير القائد العام للشرطة السابق والذي نشرته صحيفة "معريف"، وفقط في الشرطة الجماهيرية ال7000- متطوع في 56 محطة شرطة جماهيرية في البلدات العربية، هذا عدا عن آلاف عدة في أذرع الأمن المختلفة. ولعل في عدد الجنود العرب الذين قتلوا في الانتفاضة الثانية والذي وصل إلى ال23- جنديا، منهم فقط 5 من الدروز والباقون من أبناء بقية الطوائف العربية الأخرى مؤشرا على

اتساع التطوع. كل ذلك في حين يخوض المئات من الشباب العرب الدروز كفاحا مستميتا للتخلص من الخدمة الإجبارية. فعدا المردود السلبي على نضال حركات الرفض عند العرب الدروز، شكل ذلك سببا واقعيا لدى السلطات أن "تفرض" الخدمة تطوعا بمعنى تقديم مغريات كمرحلة أولى سيتبعها لاحقا فرضا انتقائيا حسب الحاجة. فالمتطوع أفيد وأريح تعاملا بما لا يقاس من التعامل مع المجند قسرا. والحاجة لهذا المخزون البشري وقعت ولذلك تشهد الخطة في السنوات الأخيرة دفعا وزخما.

الخطوات العملية التي اتخذت لتنفيذ الخطة:

الخطوة الأولى: أواخر سنة 2003 وأوائل سنة 2004 أخذت الخطة دفعا وزخما غير مسبوقين. ففي مؤتمر رجال الأعمال السنوي في هرتسليا طرح رئيس الحكومة السابق شارون الخطوط العريضة لخطة فرض الخدمة الأمنية على الشباب العرب. تبع ذلك طرحه إياها أمام لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية التي استضافته في الناصرة عاصمة العرب في الداخل. ويوم 04212 في خلال تقديم بيانه السياسي أمام الكنيست طرحها بأكثر تفصيلية مفيدا:
" معنى الخدمة الوطنية أن يلزم كل شاب أن يساهم عدة سنوات في خدمة المجتمع سواء في الأجهزة الأمنية مثل الشرطة، أو عن طريق العمل في إطار المؤسسات المجتمعية مثل المستشفيات والمراكز الجماهيرية"
وأضاف معللا:
" الرغبة في تحقيق المساواة في تحمل الأعباء والتي ستقود إلى المساواة بين فئات المجتمع الإسرائيلي"

الخطوة الثانية: كان شارون جديا جدا فتزامنا شكل لجنة من مكتبه أسموها: "لجنة إنشاء الخدمة الوطنية-المدنية" وبرئاسة دافيد عبري قائد سلاح الطيران ومدير عام وزارة الأمن سابقا، (ما لقائد عسكري ووزارة الأمن إذا كان الكلام يدور عن خدمة في المؤسسات الاجتماعية؟!)
هذه اللجنة باشرت أعمالها ويوم 0468 تحديدا أرسلت سرا للعديد من الشخصيات الاجتماعية العربية رسائل لاستنباط آرائهم (محفوظة عندنا نسخة). وظهر بعضهم أمامها.
يوم 04819 قدمت اللجنة توصياتها لوزير الأمن، مرة أخرى ما لوزير الأمن وللخدمة الوطنية المدنية لو كان صحيحا ما يسوّقوه للشباب العرب وكأن الخدمة هي خدمة جماهيرية مدنية؟!!
وما جاء في توصياتها:
"الحفاظ على أولوية وأفضلية الخدمة الإلزامية... اللجنة تتبنى النظام السائد بشأن حقوق من يخدم في الخدمة القومية والامتيازات التي يستحقها والموازية للحقوق والامتيازات المعطاة في الوحدات الغير قتالية..."
فيما يخص الوسط العربي:
" اللجنة توصي بفتح إطار الخدمة المدنية(تغييرا في الأسم!) لأبناء وبنات الوسط العربي... بهدف إيجاد بديل للخدمة العسكرية لهم... بإقامة بديل يسمح للشباب العرب بخدمة الجمهور والمجتمع والدولة معا...بدل إضاعة طاقات اليهود الذين يخدمون في الجيش في الخدمة المدنية كجزء من الخدمة العسكرية".

الخطوة الثالثة: على ضوء تقرير لجنة أور حول هبة القدس والأقصى التي أدت إلى استشهاد 13 شابا عربيا، عينت الحكومة لجنة برئاسة وزير القضاء السابق طومي لبيد لبحث تنفيذ التوصيات، وما جاء في توصياتها:
"تقوم الحكومة بدفع فكرة إنشاء خدمة قومية رسمية مدنية يقوم بها مواطنو إسرائيل الذين لا يستدعون إلى الخدمة العسكرية. هذه الخدمة يمكن القيام بها تطوعا وفي إطار جمهورهم كمرحلة أولى ".
" الحكومة ستشجع إمكانيات توسيع دائرة المتطوعين من أبناء الوسط العربي إلى الجيش وشرطة إسرائيل وأطر إضافية، وتفحص الطرق لدفع خطوات التطوع هذه."

الخطوة الرابعة: قامت عدة جمعيات بتشجيع السلطات لتسويق وتنفيذ الخطة ومنها:
جمعية عميناداف. جمعية بت عامي- إمونا. جمعية ألومه. جمعية شوليت. وجمعية تكفاه ليسرائيل. ومن أعضائها ونشطائها الكثير من العرب.

الخطوة الخامسة: تبارى أعضاء الكنيست ومن كل الكتل البرلمانية الصهيونية بيمينها ويسارها على طرح مشاريع قوانين لفرض الخدمة الوطنية-المدنية:
متسناع بالاشتراك مع بلومنتال (عمل ليكود)
فلنائي (عمل)
أيلون شلجي (ليكود)
ران كوهين (ميرتس) وهذا قال في مسوغاته: " تخضع الخدمة المدنية لاعتبارات جهاز الأمن ولاحتياجات الجيش"!!!

ما هي الدوافع وراء هذا الزخم الكبير في دفع الخطة إلى التنفيذ؟
قلنا أعلاه أن الصهيونية عملت على استخدام "كمية" من العرب في خدمتها أمنيا لأهداف عينية سقناها.
إضافة حدثت هناك تطورات هامة جعلت الصهيونية بحاجة "اقتصادية-أمنية" ماسة لهذا الاحتياط الكبير من الشباب العرب. الأعباء الأمنية ثقيلة على كاهلها وهي في ازدياد مضطرد متزامن مع نقص مضطرد في الإمكانات الاقتصادية والبشرية. فالمعلومات التي تطرح في الصحف الإسرائيلية تباعدا تفيد:
"فقط 40% من القادرين على تحمل الأعباء الأمنية لدى الشباب اليهود يتحملون 100% من العبء، وهذا راجع إلى عوامل وأسباب كثيرة أهمها أن نسبة كبيرة منهم تترك البلاد في هجرة معاكسة مؤقتة تهربا من الأخطار، وقد بلغ عدد الجالية الإسرائيلية في الولايات المتحدة وحدها حسب المعلومات قرابة ال700- ألف نفس".
الرجل اليهودي وبعد إنهائه خدمته الإلزامية يفضل الهروب للعمل وتأسيس حياته خارج البلاد مخلصا نفسه من الخدمة الاحتياطية لأشهر في السنة ومخاطرها على حياته، ولا خوف على مواطنته مهما غاب عن البلاد حسب القوانين الإسرائيلية فيعود إن أراد بعد أن يبلغ سن الإعفاء من الخدمة. هذه الحالة تزيد الأعباء على الجيش النظامي ومن تبقى في البلاد من الاحتياط، ولعل ما تكشف في العدوان الأخير على لبنان من الحالة التي وصل إليها الجيش الاحتياطي أكبر دليل على هذا المأزق.
هذه الحقيقة وعلى ضوء التحديات الكبرى أمام الدولة تجعلها تفتش عن سد مثل هذا الفراغ، ويصير مفهوما لنا أكثر معنى الذي جاء في توصيات لجنة إنشاء الخدمة الوطنية- المدنية من خلاصة ذكرناها عن إضاعة طاقات الشباب اليهود.
إذا وظيفة الشاب العربي هي سد الفراغ في المرافق الحاصل نتيجة لتجنيد الشباب اليهود وبالذات الاحتياط ، الذين يتجندون طبعا ليس "لبكنيك" إنما لمحاربة وقمع أبناء شعب وأمة هذا الشاب والذي بتطوعه يعطيهم فرصا وإمكانات أكبر. المساعد على القتل كالقاتل فما الفرق بين أن يحمل الشاب العربي بندقية في مواجهة أبناء شعبه وبين أن يتيح بتطوعه لشاب يهودي إضافي أن يحمل هذه البندقية؟!

أما من الناحية الاقتصادية:
لجنة "عبري" لم تغفل هذا الجانب وإنما ضمنت دراستها وتوصياتها فصلا عن ذلك، وحسبها فإن تكلفة المتطوع لن تتعدى ال20- ألف شيكل سنويا تتحملها بغالبيتها المؤسسات التي تستوعب المتطوعين مما لا يحمل الخزينة العامة حملا إضافيا.
لكن ما لم تقله لجنة "عبري" وليس صدفة اللهم إلا إذا كانت هناك توصيات سرية، هو كم وكيف ستوفر هذه الخدمة على الدولة؟!
أولا: جندي الاحتياط يتقاضى راتبا يساوي راتبه الذي يتقاضاه في مكان عمله، ويدفع المشغل المستقل أو الدولة راتبا إضافيا لمن يحل محله، حين يحل محله متطوع غير مكلف فلكم أن تتخيلوا كم هي المبالغ الموفرة على خزينة الدولة وجيب المشغلين المستقلين.
ثانيا: ولنفرض أن المتطوع كان سيقبض شهريا من أي عمل يعمله 5000 شيكل شهريا كتكلفة راتب (يعني بروطو)، بحساب بسيط فدخله السنوي 60 ألف شيكل. وإذا كانت تكلفته كما قلنا 20 ألف شيكل على حسب لجنة "عبري"، فبحساب بسيط يخسر سنويا 40 ألف شيكل في الحد الأدنى وكل المكاسب المعروضة عليه لن تعوضه عن هذا المبلغ من ناحية، ومن الأخرى، فهل يعقل أن الدولة ستوزع "حسناتها وزكاتها" على الشباب العرب في هذه الخطة؟!

ولا ضير في إعادة ما أوصت به لجنة "عبري":
"اللجنة توصي بفتح إطار الخدمة المدنية لأبناء وبنات الوسط العربي بهدف إيجاد بديل للخدمة العسكرية لهم بإقامة بديل يسمح للشباب العرب بخدمة الجمهور والمجتمع والدولة".

الأبعاد الاقتصادية على التجمعات العربية:
لجنة "لبيد" آنفة الذكر أوصت: " هذه الخدمة يمكن القيام بها تطوعا وفي إطار جمهورهم كمرحلة أولى " إذا ما هي وأين المرحلة الثانية؟!
إضافة ما هي المرافق في الوسط العربي التي يمكن أن تستوعب المتطوعين. وإذا شغلها المتطوعون فأين سيعمل ذووهم. الذين يعانون من نسب بطالة مرتفعة بدون ذلك؟!
صحيفة هآرتس نشرت في كانون ثاني 2005 أن نسبة البطالة في "جفعات- أولجة" تضاعفت نتيجة لتطبيق الخطة هناك. هذا في بلدة يهودية فما بالك بتطبيقها في كفر مندا مثلا؟!
يبلغ الثامنة عشرة في سخنين مثلا ما لا يقل عن 500 شاب وشابة سنويا. فهل تستطيع سخنين استيعاب 500 متطوع؟! وإلى أين سيرسل الباقون خصوصا إذا علمنا أن المتطوع يحمل شهادة وراءها وزارة الأمن ويتم التعامل معه كما الجندي. فمثلما لا يختار الجندي مكان خدمته لا يستطيع المتطوع اختيار مكان خدمته؟! وكم بالحري عندما تصير الخدمة في المرحلة القادمة وحسب التخطيط إلزامية وتوقيت ذلك مسألة وقت ليس إلا فهو مرتبط وخاضع لسلة احتياجات الدولة الأمنية؟!
إذا فالمتطوع ليس فقط يوفر مبالغ طائلة على الدولة كما جاء أعلاه. وإنما يضرب أمكنة عمل أهله أولا وقبل كل شيء. وهذا بغض النظر عن الأبعاد السياسية الوطنية كما ذكرنا. وكل ذلك مقابل مغريات وإغراءات كلها فتات في نهاية المطاف. كما سيثبت لاحقا.

الحقوق والواجبات:
من بيان شارون السياسي أمام الكنيست اقتبسنا أعلاه:
" الرغبة في تحقيق المساواة في تحمل الأعباء (أية أعباء؟) والتي ستقود إلى المساواة بين فئات المجتمع الإسرائيلي"
مبدئيا. ربط حقوق المواطن بالواجبات هو مبدأ مناقض للحقوق الإنسانية وعنصري في آن. حقوق المواطن ديموقراطيا وقبلها إنسانيا تجاه الكيان الذي يعيش فيه هي مطلقة في حين أن واجباته نسبية. وإن لم تقل ذلك قلت:
أن الطفل والعاجز والمريض والمعوق لا يستحقون كامل حقوقهم لأنهم لا يستطيعون تقديم كامل واجباتهم. هذا من ناحية أما الأخرى فربط حقوق أبناء القوميات الأخرى في دولهم غير مربوطة بالخدمة الأمنية البتة. فكم بالحري إذا كانت الخدمة الأمنية موجهة ضد أهلهم أبناء شعبهم وأمتهم. أية إنسانية هذه التي ستوفر لي حقوقي فقط إن حملت السلاح أو تطوعت أمنيا ضد أبناء شعبي؟
ميدانيا: قيل الصورة تغني عن ألف كلمة. ولنا رد قاصم على كل هذه الدعاية الكاذبة في صورة العرب الدروز الماثلة أمامنا يوميا. على العرب الدروز فرضت الخدمة الأمنية العسكرية قسرا وبالقانون. يعني وبغض النظر عن مدى تقبلهم أو عدمه والكفاح المستميت الذي يتحمل تبعاته المئات من الشباب وأهاليهم. فهم حسب القاموس الإسرائيلي يقدمون واجباتهم.

هل هذا أعطاهم المساواة؟
بغض النظر عن مظاهرة أبناء مدارس يركا العطشانين لمياه الشرب في نهاية الأسبوع. التي قطعت شركة المياه القطرية ضخها للقرية. فليدخل كل منّا إلى أية قرية "درزية" يختارها. فهل حالها أفضل من جاراتها "السنيات" أو "المسيحيات"؟! أليس العكس هو الصحيح في غالب الحالات؟!
وليدخل إلى معالوت وجارتها البقيعة أو إلى يكنعام وجارتها الدالية أو إلى كرميئيل وجارتها بيت جن؟!
المجالس المحليّة:
حسب معلومات إحصائية قبل سنوات عن ميزانيات المجالس المحلية الدرزية مقارنة مع اليهودية المساوية لها في

عدد السكان، لم تتغير كثيرا في السنوات الأخيرة إن لم تزد فالصورة هي كالآتي:
عسفيا 2 مليون شيكل يوكنعام 6.5 مليون.
أبو سنان 3.4 عراد 11.6.
البقيعة 2.3 شدروت 12.4 .
جولس 3.2 نتيفوت 9.8 . وهكذا...
الأرض:
يخوض أهالي الدالية وعسفيا مؤخرا وكما يعلم القاصي والداني معركة على ما تبقى لهم من أراض، فما هو الحاصل عندهم وحسب بيان الهيئة الشعبية للدفاع عن الأرض الذي أصدرته مؤخرا:
كان يملك أهالي الدالية وعسفيا "الدرزيتين" سنة 1948 بعد قيام الدولة 70000 دونم تبقى لهم منها بعد عمليات المصادرة السلطوية المختلفة الأوجه 16 ألف دونم ، تدور معركتم على نية السلطات مصادرة 7 آلاف دونم منها. فهل حقق لهم تقديم واجباتهم حقوقهم؟!
التعليم:
في العقدين الأخيرين من القرن الماضي أجرت مجموعة من الأكاديميين الدروز الموالين للسلطة دراسة عن التحصيل الجامعي لدى الدروز مقارنة بالوسط العربي بشكل عام، كذلك أصدر مكتب الإحصائيات المركزي (هليشكا همركزيت لستاتيستيكا)دراسة في هذا الصدد، ومن المعطيات:
أولا: عدد الطلاب الجامعيين لكل 1000 نفس في الطوائف المسيحية 19.9 طالبا
عند المسلمين 8.1 لكل 1000 .
عند الدروز 3 لكل 1000.
ثانيا: عدد الأكاديميين الدروز 374 أكاديميا منهم 30 امرأة.
في كفر ياسيف وحدها 476 أكاديميا.
ثالثا: هل تحسن الوضع اليوم؟
يوم 05331 نشرت صحيفة هآرتس التقرير الرسمي لوزارة المعارف حول مستوى تحصيل جيل ال18- في إسرائيل لتلك السنة، وحسب هذا التقرير:
59% من عدد خريجي الثانويات في الوسط اليهودي لتلك السنة حاصلين على شهادات "بجروت-ثانوي".
39% في الوسط العربي عامة.
منها تؤهل حاملها الدخول للجامعة 86% في الوسط اليهودي.
76% في الوسط العربي بشكل عام.
69% في الوسط العربي الدرزي. وبعملية حسابية بسيطة، إذا أخذنا نسبة التسرب (عدم الوصول للثانويات أساسا) نصل إلى أن 16% فقط من الخريجين الدروز يحملون شهادات ثانوية تؤهلهم دخول الجامعات!!!!!
تخيلوا مثلا لو أن 16 شاب فقط من كل 100 شاب يهودي معهم شهادات تؤهلهم لدخول الجامعات فأي زلزال كان سيحدث؟!
فأين هي المساواة في الحقوق مقابل تقديم الواجبات؟!
أهذا ناتج عن خلل جيني عند الطلاب الدروز أم من المصيبة: "الخدمة الأمنية"؟!

المنافع الإغراءات والمغريات من الخدمة الأمنية:
السلطات طبعا تؤمل المنضمين لسلك الخدمة الأمنية بمنافع هي في صلبها مغريات وإغراءات. لجنة عبري لإنشاء الخدمة الوطنية- المدنية لم تفدنا "بسلة" المنافع، اللهم إلا ما جاء في توصياتها بشكل عام وكالآتي:
"الحفاظ على أولوية وأفضلية الخدمة الإلزامية... اللجنة توصي بتبني النظام السائد بشأن حقوق من يخدم في الخدمة القومية والامتيازات التي يستحقها والموازية للحقوق والامتيازات المعطاة في الوحدات الغير قتالية"
وما هي هذه الامتيازات القائمة اليوم في الوحدات الغير قتالية؟!
شهادة: بطاقة من السلطات الأمنية تشهد أنك قمت بواجبك الوطني!!!!!
قروض الإسكان: كان الجندي المسرح يحصل على قرض أكبر جزء منه يتحول إلى هبة مع السنين. أبطل!
قسائم بناء: كان الجندي المسرح يحصل على قسيمة مؤجرة ويدفع مقابل إيجار. أبطل واستعيض عنها بدفع

أثمان القسائم، صحيح أقل قليلا من سعر السوق ولكن بشروط تجعل الحصول عليها شبه مستحيل. ولنا في الحاصل في بيت جن أكبر مثلا تدفع مقابل استعمال القسيمة 84 ألف شاقل لا تملك سقف دارك ومقابله يدفع الباني فوقك 84 ألف وهكذا حتى الطابق الثالث!
كلفة سنة تحضيرية في الجامعة: بعد ضياع 4-5 سنوات بعد الثاني عشر يمنون على الجندي المسرح ليستعيد المعلومات بسنة تحضيرية؟!
هبة استيعاب: أجرة استئجار بيت لمدة سنة بعد التسريح من الخدمة أو ما يساويها للبدء بمشروع اقتصادي.
هذا كل ما في الأمر، ومرة أخرى بحساب بسيط هل هذا يساوي ماديا ما يخسره المتطوع خلال السنوات التي يخدم فيها مجانا؟!
والأهم : هل كل ملك الدنيا، ليس هذا الفتات، يغني عن الانزلاق الأخلاقي بأن يقبل الإنسان أن يكون سوطا في يد جلاد أبناء شعبه وأمتّه ؟!

وسائل التصدّي:
حركات مناهضة الخدمة الإجبارية بين العرب الدروز وبالذات "ميثاق المعروفيين الأحرار" وبحكم قربها من القضية ونضالها، وقناعتها بمدى التأثير العكسي للتطوع على نضال الشباب العرب الدروز ضد الخدمة الإجبارية المفروضة عليهم، طرحت ومنذ سنة 2001 آلية تصدّ على شكل عقد "مؤتمر وطني قومي" لبحث قضية التجنيد والتجند (التطوع)، هذا الطرح لم يلق التجاوب المطلوب.
صحيح أن الأحزاب الوطنية وبالذات التجمع والجبهة عملوا كثيرا في محاربة هذا المخطط وما زالوا لكن ذلك لن يكون كافيا وحده. ومن المهم الملاحظة أن الجبهة تفصل في عملها بين مسميات الخدمة الأمنية وتشن معركتها بتركيز على الخدمة المدنية ومن منطلقات ضميرية فردية على عكس ما يفعله التجمع الذي يطرح كل أنواع الخدمة الأمنية كسلة واحدة ومن منطلقات قومية جمعية، ولا أقول هذا الكلام بحكم انتمائي إنما رغم انتمائي وقناعة راسخة على ضوء التجربة: أن أي فصل بين أشكال الخدمة الأمنية (إجبارية تطوعية في الجيش والأذرع الأخرى، خدمة في الشرطة المدنية أو الشرطة الجماهيرية، خدمة في الخدمة الوطنية أو المدنية)، أي فصل لن يخدم القضية فالقضية لا تختزل للخدمة المدنية وما هذه إلا نتيجة لتلك ومرتبطة عضوية معها وهي الخطوة الأولى إلى فرض الخدمة الإلزامية انتقائيا بدء طبقا للحاجة تصاعديا مع ازدياد الحاجة الأمنية الاقتصادية للدولة والتي هي في ازدياد مستمر على ضوء الوضع العام.
يوم 041219 اتخذت لجنة المتابعة للجماهير العربية قرارا بتبني عقد المؤتمر الوطني للتصدي لكل أشكال الخدمة خلال ثلاثة أشهر!!! فاستبشرنا خيرا، وشكلت لجنة تحضيرية عقدت أولى اجتماعاتها يوم 05127 ومن يومها صمتت!!!
على لجنة المتابعة أن تحيي، وحالا قبل فوات الأوان، القرار وعلى الأحزاب والحركات الوطنية تصعيد أوجه النضال والانطلاق بزخم أكبر للحد من الاستشراء الذي تشهده ساحتنا من انتشار الخدمة الأمنية بين شبابنا، ودعونا ألا نطمر رأسنا في الرمال كالنعام.

الخلاصة:
الظروف لا تعمل في صالحنا ومن أي زاوية حولنا وقد قيل :الثوري هو الثائر في الزمن غير الثوري، وحتى إن كنا كذلك، وهكذا نحن، فلن نستطيع منع تنفيذ المخطط كلية وسيكثر الساقطون في براثن هذا المخطط أكثر مما قد سقط حتى اليوم، لكن المهم أن ننقذ على الأقل طيّبي النوايا من أهالينا وشبابنا وهم الأكثرية العظمى من أبناء شعبنا لننقذهم من الوقوع في براثن هذا المخطط الجهنمي.. واجبنا هو ليس فقط وطنيا وإنما أيضا أخلاقيا .

المحامي سعيد نفاع
رئيس ميثاق المعروفيين الأحرار

فخ الخدمة المدنية / الوطنية

الشيخ إبراهيم صرصور – رئيس الحركة الإسلامية

قلنا في السابق أن إسرائيل لم تتوقف ولن تتوقف عن تحديث خططها (ومنها الخدمة المدنية / الوطنية) ، بكل ما يتعلق بنا كأقلية فلسطينية قومية ما زالت تصر على العيش على أرض وطنها ، معتزة بماضيها وحاضرها وواثقة في مستقبلها ، ومحافظة على ثوابتها التي لن تساوم عليها أبدا ، ولن تفرط بها مطلقا مهما بلغت التحديات ،

ومهما ارتفع لهيب العنصرية الإسرائيلية رسميا وشعبيا ... نؤكد على هذه الحقيقة لا من باب المزايدة الشعاراتية أو الترف الفكري ، ولكن لأسباب مبدئية صرفة ، وأخرى موضوعية محضة ... أما المبدئية فذلك لأننا جزء من شعب ومن امة ومن قضية ، سيبقى لها تأثيرها على عقلنا الواعي واللاواعي ، وستبقى الموجهة لنضالنا والهادية لمراحل كفاحنا من اجل تحقيق الحقوق والحفاظ على الوجود في ظل ظروف شبة مستحيلة . وأما الموضوعية فلأننا أقلية قومية تعيش في وطنها تحت حكم دولة ذات غالبية يهودية ، تعيش حالة ساخنة على أقل احتمال مع شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية والإسلامية ، وتتحدى بعنجهية كل أمل نحو حل سلمي للصراع المستمر لأكثر من مائة عام ، وتقتل كل جهد يبذل في سبيل وضع أطراف النزاع على سكة المصالحة التاريخية ، في الوقت ذاته تمارس سياسة قهر وظلم تاريخي ، وتمييز فاضح ضدنا رغم مواطنتنا الإسرائيلية ، وتتشدد بشكل متصاعد في تعاملها معنا في جميع مجالات الحياة ، على اعتبارنا خطرا استراتيجيا ، مما نعتبره تهديدا حقيقيا غير متوهم لوجودنا ومستقبلنا ...

وقلنا أيضا أن الحركة الإسلامية كانت أعلنت منذ البداية عن رفضها لمشروع (الخدمة المدنية / الوطنية) بصيغته التي وضعتها الحكومة ، وكذلك فعلت كل الهيئات والفعاليات العربية ، رغم تأكيدنا وبلا تردد عن دعمنا لمشروع يضمن تطوع الشباب العرب لخدمة مجتمعاتهم ، ولكن بعيون عربية وبسيطرة عربية كاملة ، وبلا أية علاقة مع المشروع الذي وضعته الحكومة ، والذي ستكون له أضراره غير القابلة للإصلاح على المدى القريب والبعيد ... وعليه فلسنا ضد مبدأ التطوع لخدمة المجتمع كما يحاول المروجون لهذا المشروع اتهامنا ظلما وزورا ، لكننا ضد مشروع الخدمة بصورته الإسرائيلية الصهيونية ، خصوصا في ظل حكومة نتنياهو / ليبرمان الحالية التي جعلت من (الخدمة الوطنية) شرطا للحصول على المواطنة الكاملة ، الأمر الذي نرفضه جملة وتفصيلا ... إضافة إلى أن الدراسة المعمقة للمشروع وأهدافه في مقابل الواقع الذي تعيشه الجماهير العربية ، يدل بما لا يدع مجالا للشك أن هذا المشروع فوق انه لا يعترف أساسا بالأولويات كما نراها نحن كعرب ، فإنه لا يمكن أن يكون الحل لأزماتنا المتراكمة والمكدسة على مدى واحد وستين عاما من الظلم والتمييز والقهر القومي ...

مساواة حقيقة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية في إسرائيل أمر مستحيل نظريا وعمليا ، لأن الأسس الفكرية والايدولوجية التي تقوم عليها الدولة تكرس حالة التمييز من خلال تقديم العنصر اليهودي عن غيرة بصفته يهوديا ، وما أقيمت الدولة في الأساس إلا من اجله لا من اجل غيره . فإن قُدِّرَ لغيره أن يعيش فيها وبالذات إذا كان عربيا وفلسطينيا ومسلما ، يكون وجوده إلى حد كبير (مع وقف التنفيذ) مهما بلغ في منصبه أو موقعه ، ومهما قدم من خدمات قد تبلغ أحيانا تقديم الروح على مذبح (عهد الدم) كما هو الحال بين الدروز وإسرائيل ... أمام هذا الواقع لن يكون (مشروع الخدمة المدنية / الوطنية) إلا لعبة خداع كبيرة ، تحاول أن تخفي - دون جدوى - التشوهات الخِلْقِيَّةَ للسياسة الإسرائيلية ، وتسعى – دون فائدة - لتجميل مَسْخٍ لا أمل في تحسين ملامحه مهما بذل العطارون في سبيل ذلك ...

إذا كانت الأهداف الأساسية للمشروع كما وردت في ديباجته التي أقرتها الحكومة في قراراتها ذات الصلة ، تشير أولا إلى (تقوية الصلة والانتماء بين المواطن والدولة – חיזוק הקשר וההזדהות בין האזרח והמדינה – מטרת על) وهو الهدف الأعلى والموجه لكل تفاصيل المشروع ، وان المشروع يهدف إلى (إقامة إطار جماهيري مدني لخدمة الصالح العام – הקמת מערך של השתתפות אזרחית למען אינטרס הכלל) ، فلنا أن نتساءل :

أولا : من هي الدولة ، وما هي ماهية الدولة التي يريدون من الشباب العربي (ذكورا وإناثا) أن يقوي صلته بها

وانتماءه إليها ؟؟!!
ثانيا : من المُخوَّلُ بوضع التعريف لمصطلح (الصالح العام) الذي يُرادُ من المشروع أن يُعِدَّ الشباب لخدمته ؟؟!! أهو صالح الأكثرية اليهودية أم ماذا ؟؟!! وهل أخذت إسرائيل منذ إقامتها في العام 1948 صالح الأقلية العربية في الاعتبار حتى تأتي اليوم لتزعم أنها راغبة في تجنيد شبابنا وشاباتنا لخدمته ؟؟!! أم تخطط للقضاء على آخر قلعة من قلاع التماسك / الصمود العربي في البلاد والذي يمثله الشباب العربي أمل المستقبل وصناع الحياة . فتكون الخدمة المدنية العسل غير المصفى الذين يدسون فيه سمهم الناقع . ويحققون به سقوط القلعة الشبابية أخلاقيا وقيميا وسلوكيا وربما أكثر من ذلك من جهة . ويسخرونهم لخدمة (المصلحة العليا للدولة اليهودية كما يصرون على تعريفها) من جهة أخرى ...
واضح وضوح الشمس أن الذي يحدد إيقاع المشهد كله . وبيده تحديد لائحة الأولويات هي الأكثرية اليهودية . وعليه فلن يكون هنالك مكان لعربي لكونه عربي ولا لأي شيء آخر . مما يجعل من عملية إقصاء من ليس بيهودي من المشهد أمرا حتميا إلى حَدٍّ يصبح (الصالح العام) في الحقيقة والنهاية (الصالح اليهودي) فقط ... فكيف لمشروع هذه ماهيته وجوهره – مهما زعم القائمون عليه غير ذلك – أن يكون مقبولا ؟؟!!
قد يدعي البعض أن المشروع (أحسن من بلاش) كما نقول في مثلنا العامي . وهو يعين بشكل أو بآخر في مساعدة الشباب والشابات في حل بعض مشاكلهم المادية ويفتح أمامهم بعض الأبواب الموصدة . إلى غير ذلك من الأسباب ؟؟!! سؤال في ظاهره مشروع ومنطقي . إلا أن نظرة متعمقة في النتائج المدمرة المترتبة على هذا المنطق – فوق ما ذكرناه سابقا وما سنذكره لاحقا في الحلقة القادمة - . يضعنا حتما أمام خيار واحد : الرفض الكامل .ولا أقل من ذلك ... إن قبولنا بهذا الاشتراط للحصول على المواطنة والحقوق الكاملة كعرب . معناه على المدى القريب والبعيد تسليم بمنطق ليبرمان الذي يقول : ولاء كامل يساوي مواطنة كاملة . في الوقت الذي يُحَرِّمُ المنطق والشرائع والقوانين الإنسانية مثل هذه المساومة .. القبول بهذا المنطق اليوم يعني أننا بأيدينا اعترفنا بأن سياسة إسرائيل وتمييزها الصارخ ضدنا أكثر من ستة عقود كان أمرا منطقيا . وأنه لو أن العرب (رقصوا!!) منذ البداية على أنغام (ناي) الإسرائيليين لحصلوا عل حقوقهم الكاملة منذ أمد بعيد . وهذا محض تضليل وخداع ...

وثيقة
موقف اتحاد الجمعيات العربية (اتجاه) من مشروع الخدمة المدنية
الدعوة الى رفض المشروع وتوحيد صوتنا الجماعي

قدم مؤخرا اقتراح قانون الخدمة القومية والذي يقف خلفه اجماع صهيوني واسع. ووجد رئيس الحكومة شارون ان يطرح الموضوع في الناصرة قبل شهرين خلال لقائه مع رؤساء السلطات المحلية العربية وعاد شارون ليكرر معادلة "المساواة بالواجبات والحقوق", تهربا من استحقاقات المطلب بالمساواة والحقوق. وامعانا بهذا التوجه بدأ مكتب رئيس الحكومة بدعوة عدد من رؤساء سلطات عربية وبعض الفعالين "للتشاور" بالموضوع.

وفي سياق اخر, بادرت منظمة "تكفا ليسرائيل" بالاتصال مع سلطات محلية ومؤسسات شعبية وجمعيات اهلية وشخصيات عربية, وذلك للترويج لمشروع "الخدمة المدنية" داخل المجتمع الفلسطيني في اسرائيل ولدمجه في هذا المشروع.

وقد توجهت المؤسسة الى اتحاد الجمعيات (اتجاه) ضمن حملتها لتجنيد دعم للمشروع. وقد راينا في اتحاد الجمعيات من المناسب الا نتجاوب مع الدعوة لعقد لقاء, والتوجه بموقفنا ورسالتنا الى مجتمعنا الفلسطيني, والحركات السياسية والاجتماعية والمؤسسات البلدية والاهلية, داعين الى تبني موقفا موحدا وواضحا يليق بمجموعة قومية هي ضحية التمييز العنصري المأسس وضحية المبنى العنصري والكولونيالي لدولة اسرائيل. تليق بأهل البلاد الاصليين وكرامتهم القومية والانسانية. اننا ندعو الاحزاب والجمعيات والبلديات الى رفض المشروع, وعدم منحه اية مصداقية جماهيرية.

كما اننا نرى حاجة الى ايصال رسالتنا هذه بشكل خاص الى جمهور الشبيبة وطلاب المدارس, وهم المرشحون الاوائل لتطبيق مشروع الخدمة المدنية كخدمة موازية للخدمة القومية والعسكرية.

والمشروع الذي تقترحه "تكفا ليسرائيل" يتمحور في اطلاق حملة ضغط على الحكومة والكنيست واقتراح قانون لفتح باب التطوع امام الشباب العربي الى الخدمة المدنية ومأسسة ذلك, معتبرة ذلك "رافعة للمساواة".

وفيما يلي موقف اتحاد الجمعيات:

1- رفض اساسي لمعادلة ربط الحقوق بـ"الواجبات". ان مصدر التمييز ضد الجماهير العربية لم يكن يوما منوطا بالواجبات تجاه الدولة, وانما مصدره هو العنصرية المؤسساتية في جوهر دولة اسرائيل. لقد استخدمت السلطة معادلة "الواجبات والحقوق" لتبرير عنصريتها وسياستها التمييزية.

2- معادلة "المساواة في الحقوق والواجبات" هي معادلة كاذبة ومراوغة. فما العلاقة بين "الواجبات" وواقع جماهيرنا؟! علاقة بين "الواجبات" وبين وجود عشرات القرى غير المعترف بها في النقب والجليل والمثلث. ولا علاقة "للواجبات" مع مصادرة املاك اللاجئين وحقهم بالعودة ومصادرة الاوقاف الاسلامية والتمييز في الميزانيات ضد كل مدننا وقرانا وتصدر البلدات العربية لقمة البلدات المنكوبة بالبطالة. ولا علاقة بين سياسة مصادرة الاراضي وهدم البيوت والملاحقات السياسية ونزع شرعية وجودنا في وطننا نحن اهل هذه البلاد وبين ادعاء الواجبات. ان الواقع المذكور ليس نتيجة عدم قيام الجماهير العربية بـ"واجباتها" بل هي من اسقاطات سياسة التمييز والقهر العنصرية. وهي في صلب طابع اسرائيل العنصري وفي صلب الفكر الصهيوني العنصري.

3- اقتراح الخدمة المدنية الذي تتبناه جمعية "تكفا ليسرائيل" هو مجرد اقتراح اولي, تريد ان تعمل من اجل تبنيه في الكنيست والحكومة. وصيغته النهائية وجوهره تقررهما في نهاية المطاف الاوساط المتنفذة في الحكم. وعليه نرى من الاهمية التذكير انها حتى وان بدت بعض جوانب المشروع مغرية للبعض وحتى وان كانت النوايا المعلنة للقائمين على المشروع هي تدعيم المساواة باتجاه الاعتراف بتطوع شبان عرب في بلداتهم كخدمة معترف بها, الا انها عمليا تصب في صالح مشاريع وسياسات المؤسسة الحاكمة بجوهرها العنصري الذي لا نثق به.

4- المشروع المقترح هو مشروع سياسي يتعامل مع قضايانا الجماعية من باب الامتيازات الفردية المؤقتة على حساب حقوقنا الجماعية. لكن حتى الامتيازات الفردية سوف ترتد علينا. فنحن ننظر الى المؤسسة الحاكمة بكل اجهزتها, القمعية والاقتصادية والسياسية والقضائية والاكاديمية. فمقابل هذا المشروع هناك مشروع اخر على جدول اعمال الجامعات والمؤسسات الاكاديمية, وهو رفع جيل الدخول الى الجامعات من جيل الثامنة عشرة الى العشرين, في حين في دول متطورة في اوروبا تجري عملية تخفيض جيل الدخول الى الجامعات الى جيل السابعة عشرة, وواضح تماما ان المتضرر الاول والاخير هو الشباب العرب المعنيين بالتعليم الجامعي. وسياسة الحد من تزايد عدد الطلاب العرب في الجامعات هي سياسة عنصرية تصعيدية عبر عنها قرار مجلس التعليم العالي تغيير طريقة احتساب معدل الطالب المرشح للدراسة بشكل يمنع الطلاب والشباب العرب من الاستفادة منها. ولو طبق قرار رفع جيل الالتحاق بالدراسة العليا, فان ذلك سيضع امام الشباب العرب افرادا وجماعيا خيارات كلها عنصرية اما الاندماج في اطار الخدمة القومية كما يقترحها رئيس الحكومة شارون, او العدول عن التعليم الجامعي او الهجرة الى خارج الوطن. وبهذا فان مشروع الخدمة المدنية او القومية وما يلتقي به من مشاريع سياسية ستكون له اسقاطات واضرار لا تعوض على مستوى بناء الانسان الفلسطيني وهويته وعلى وضعية جماهيرنا وفي سوق العمل والتحصيل العلمي. وما يبدو للوهلة الاولى "امتيازا فرديا" سيرتد علينا افرادا ومجموعة.

5- هناك علاقة وطيدة بين الحيز العام الجماعي والحيز الفردي. فان شابا من قرية غير معترف بها, حيث تحجب عنه كل امكانيات التطور وكل حقوق الانسان الاولية وحقوق الطفل والحقوق الاقتصادية الاجتماعية, او شابا صودرت اراضي عائلته او هدم منزلها او اي شاب وشابة عرب ضحايا التمييز, كل هؤلاء اي كل اجيالنا الصاعدة من حقها الطبيعي التعويض على الاضرار واسقاطات سياسة التمييز العنصري المتراكم منذ نكبة شعبنا في العام 1948 وقيام اسرائيل على انقاض شعبنا. فما صودر من املاك وميراث حضاري وثقافي وانساني منذ 1948 تم استخدامه في مراكمة غنى المجتمع الاسرائيلي, وحرم منه اصحابه افرادا وشعبا. ويجدر الا يغيب عن بالنا ان نقطة البداية في هذا السياق ليست العام 2004.

6- هناك نقاش حاد داخل المجتمع الاسرائيلي وبالذات بين العلمانيين والمتدينين (الحريديم) حول المساواة في الواجبات والحقوق, ومحوره هو ان الاحزاب العلمانية تطالب بتجنيد الحريديم للخدمة العسكرية, بينما يرى الاخيرون ان دراسة التوراة والدين اليهودي هي خدمة الوصايا الدينية وهي توازي الخدمة القومية او العسكرية, كون المركب الديني هو في جوهر اسرائيل. والاقتراحات بشأن الخدمة القومية او المدنية, هي ايضا محاولة للتعامل الوظيفي مع الجماهير العربية من اجل حل اشكالات داخل المجتمع الاسرائيلي.

7- المجتمع الفلسطيني في الداخل هو مجتمع في طور بناء الذات وبناء المؤسسات وبلورة متقدمة للهوية ومفهوم الحقوق الجماعية, والمبادرة الجديدة تصب في الاتجاه الدمجي, الذي لا يتعامل مع الجوهر بمفهوم تغيير طابع الدولة وجوهرها, بل بكيفية ملاءمة هذا المجتمع للدولة.

8- ان تطبيق مثل هذا المشروع له بعد اخر, وهو دق الاسافين داخل مجتمعنا, والتعامل معنا من باب المعتدلين والمتطرفين, اي بسياسة الجزرة والعصا, فمن ناحية يتم نزع شرعية حركات سياسية وملاحقتها, وتهدم بيوت ورئيس الحكومة يفحص امكانيات التبادل السكاني بين مدن وقرى وادي عارة والمستوطنين في المستعمرات في الضفة الغربية, والاجواء العامة الرسمية والشعبية الاكثر عنصرية والجاهزة لتقبل نزع وتقويض شرعية وجودنا في وطننا, وفي مثل هذه العقلية العنصرية فان سياسة الجزرة والعصا هي ضرورية من وجهة نظرهم لكسر ارادة جماهيرنا من الداخل, وهي محاولة لمصادرة كرامتنا القومية وعلاقتنا مع وطننا لصالح العلاقة الفردية مع الدولة.

9- هنالك نماذج مؤلمة داخل جماهيرنا وهي التجنيد الاجباري لابناء الطائفة الدرزية في الجيش واجهزة الامن, وهناك تطوع فردي او جماعي قبلي للخدمة العسكرية. كما من المهم لفت النظر الى ان اسرائيل لم تطبق قانون التجنيد الالزامي جماعيا على جماهيرنا العربية, وذلك انطلاقا من جوهر مفهوم الامن القومي الاسرائيلي وبالطبع ليس احتراما لارادتنا او تفهما لمشاعرنا. لكن لنأخذ العبر ممن خدموا في الجيش, فهل اعادت الخدمة العسكرية لابن قرية غير معترف بها الاعتراف بقريته او منعت هدم منزله وهل وضع القرى الدرزية افضل من حيث الخدمات او البنى التحتية او مصادرة الاراضي او نسبة البطالة من اية قرية عربية اخرى؟ ولماذا نسبة الطلاب الجامعيين في القرى الدرزية اقل بكثير من المعدل العام داخل جماهيرنا؟ ان معادلة "الحقوق والواجبات" في الدولة اليهودية ودولة اليهود قد تكون فعالة داخل المجتمع اليهودي, لكنها اتجاه جماهيرنا تعمل بشق واحد هو الواجبات

والدمج المشوّه على اطراف المجتمع الاسرائيلي وعلى هامش دولة اليهود.

-10 ان الخدمة المدنية او القومية او العسكرية هي بنظرنا جزء من جهاز متكامل, وهي تصب في نهاية المطاف في المجهود الامني الاسرائيلي, ومركب من الامن القومي لدولة عنصرية. والمشروع المقترح بشأن الخدمة المدنية انما هو تكرار للتوجه الاسرائيلي العام بالتفكير باسمنا ونيابة عنا ليحدد موقعنا على هامش مجهود الامن القومي الاسرائيلي.

-11 اننا على قناعة ان اعتراضنا على مشروع الخدمة سواء العسكرية ام القومية ام المدنية هو موقف حضاري وهو مسؤولية كبيرة ومصيرية ليس فقط تجاه انفسنا بل تجاه كل شعبنا وتجاه كل اجيالنا الصاعدة, وتجاه الانسان الفلسطيني وشخصيته التي نسعى لبلورتها كشخصية حرة كريمة.

-12 لقد اثبتت تجربة تاريخ علاقتنا مع الدولة منذ العام 1948 ان كل انجاز لجماهيرنا لم يتحقق الا بالنضال الجماهيري, وان واقعنا هو لائحة اتهام وادانة لدولة اسرائيل بوصفها دولة عنصرية. وطريق النضال الجماعي وتنظيم جماهير شعبنا وبناء المؤسسات الوطنية هو الاساس لاية انجازات مستقبلية.

اننا نتوجه بندائنا الى كل مؤسسات جماهيرنا الشعبية والحزبية والاهلية والبلدية وندعو الى تحمل مسؤولية جماعية والوقوف بموقف موحد وواضح ضد المشروع وندعو جماهير الشباب للتعبير عن موقفها دفاعا عن حاضرنا ومستقبلنا.

ربيع 2003